بطلان نظرية المدارس النحوية

وأثرها في الدرس النحوي

إعداد:

محمد بن عبد الله السيف

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية وآدابها

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية - جامعة القصيم

• **الملخص:**

تعتمد أغلبُ الدراساتُ النحويةُ الحديثةُ وخاصة في تاريخ النحو وأصوله وتراجم أعلامه على تصنيف الفكر النحوي العربي إلى مدارس نحوية ذات مناهج خاصة وأصول مختلفة، نتج عنها تصوير مواقف البصريين والكوفيين متباعدة خاصة في التطبيقات وتخريج الشواهد قبولاً ورفضاً وقياساً، ثم نتج عن ذلك توسيعُ دائرة الخلافات بينهما في المسائل النحوية. في حين رفض هذه النظرية قلةٌ قليلة من الدارسين.

لذا سعى البحث إلى تتبّع هذه النظرية تاريخياً، وذكر القائلين بها والرافضين لها، ثم توجّه إلى عرض منطلقات القائلين بها في ذلك، ثم توصل إلى بطلان نظرية المدارس النحوية بعدة أدلة، ولعدة آثار سلبية في الدرس النحوي، وأنها لا تحمل سمات المدارس الفكرية والعلمية ولا مقوماتها المعتبرة في تصنيف الفكر والآداب، مرجعاً الأمر كلَّه إلى أنّ البصرة والكوفة مجردُ مراكز وبيئاتٍ وتجمعات علمية لدراسة النحو متحدة في الأصول، وليست ذات مناهج وأصول مختلفة، وأن مواقفها مجرد اختيارات واجتهادات أغلبها فردي آحادي حتى بين أفراد الإقليم الواحد، والاتفاق بينها هو الأصل والأظهر.

الكلمات المفتاحية: نظرية - المدارس - المدرسة البصرية - المدرسة الكوفية - تاريخ النحو.

*****

المقدمة:

كلُّنا دَرسَ ودرَّس أن النحو مدارسُ نحويةٌ؛ اثنتان أو أكثر، ذاتُ أصولٍ محددة، وأسسٍ مختلفة، ومناهجَ متباينةٍ، وأنَّ بينَ هذه المدارس افتراقاً واختلافاً إلى حدِّ الصراع والتطاحن، لذا فإن نحوَ هؤلاء غيرُ نحوِ أولئك. هذه الصورة تكاد تكونُ فرضيةً مسلَّمةً لدى أكثر الدراسات الحديثة في تاريخ النحو، وأصولِه، وتراجمِ أعلامِه، وكتب الخلاف، فكلُّها تكرّس نظرية المدارس النحوية، وتجري في سياقِها، وتدور في فلكها، وتتضافر في جعلها حقيقةً لا تقبلُ الشكَّ، ثابتةً لا يعتورها الهزُّ.

ولم أقف إلا على محاولاتٍ من بعض الدارسين المعاصرين محدودةٍ حدّاً، معدودةٍ عدّاً، رفضت التسليمَ بهذه النظرية الشائعة، لكنها جاءت في عباراتٍ إجماليةٍ غيرِ مسبَّبة، وتعليلاتٍ عابرةٍ غيرِ موازيةٍ لشهرة النظرية، ولا كافيةٍ لمجاراتها.

لذا رأيت أن أقف مع هذه النظرية برؤية نقدية قائمة على التتبع والتحليل، ومناقشة حججِ القائلين بها والرافضين لها، وأثرها في الدرس النحوي.

وقد حرصتُ -وأضناني الحرصُ- على أن أتتبعَ ما كُتب في تاريخ النحو وأصولِه، وطبقاتِ النحويين وأخبارِهم، وكتب الخلاف النحوي، والكتب المفردة عن أئمتهم وأعلامهم، فقرأتُ كتبَ التراث في ذلك، وقرأتُ بعضَ ما كتبه المستشرقون، وكثيراً مما كتبه المحدثون العرب، في هذه الفنون في كتبٍ مطبوعةٍ، ورسائلَ محفوظةٍ، مما سيكشف القارئُ مقدارَه، ليس تكثراً -معاذ الله- بل حرصاً على شمولية التتبع، واستقامة المقدمات، لسلامة النتائج. كما وقفتُ وقفاتٍ نقديةً مع دراسات كان لها الصيتُ الذائعُ، والحضورُ الشائعُ؛ فكشفت فيها عن مواطنَ من التناقضِ حيناً والخللِ المنهجي حيناً آخر.

وقد جاءت الدراسة في ثلاثة مباحث: عرضت في أولها موقف الدارسين

المحدثين من النظرية بين القبول والرفض، ثم كشفت في ثانيها عن أدلة بطلان النظرية، وفي ثالثها عن الأثر السلبي للنظرية في الدرس النحوي، ثم خاتمة، فنتائج للبحث. والله أسأل أن يكون البحث إضافة جديدة في تاريخ النحو وأصوله.

التمهيد:

(المدرسة) في اللغة على وزن (مَفْعَلة) من الدرس، «وهي اسم مكان، أي المكان الذي يُدرّس فيه، أو موضع الدراسة والقراءة، ويصاغ اسم المكان على هذا الوزن لقصد الكثرة والتكرار، كما يقال: مجْزَرة، ومصبغَة، ومَطْبَعة، ومَكْتَبة، ويبدو أن استعمال (المدرسة) بهذا المعنى مولّد، لم يجر في كلام الأوائل...، وقد دخل التطور دلالة (المدرسة) في العصر الحديث، فصارت تطلق على الاتجاه والمذهب، ولهذه الدلالة مناسبة للدلالة المذكورة آنفاً، من حيث تتابع الجماعة على الرأي الواحد. وقد عُرّفت (المدرسة) بأنها: جماعة من الفلاسفة أو المفكرين أو الباحثين تعتنق مذهباً معيناً أو تقول برأي مشترك، ويقال: هو (هو من مدرسة فلان) على رأيه ومذهبه»[1].

ولقد بدأ النحو العربي مشروعاً علمياً واحداً على اختلاف في توقيت بدايته ومؤسسه ورائده، والباعث على نشأته. واتفق علماؤه الأوائل في موردهم الذي بنيت منه أسس العلم وجزئياته، ثم بدأت تختلف مواقفهم وتخريجاتهم لهذا المسموع؛ لسعة اللغة العربية، ولأن النحو معقول من منقول، ثم تباينت طرائقهم في التعامل مع هذا المسموع في قياس ما لم يسمع على ما سمع، كأي علم يأخذ حيّز التنظيم والتأليف.

وكان هذا الاختلاف والاجتهاد في المواقف يأخذ شكلاً فردياً بين عالم وآخر، وبين أستاذ وتلميذه، وربما كان هناك موقف ثالث من عالم آخر، وهكذا. وكانت بداية هذه الحقبة بين علماء البصرة أنفسهم، فكان الخلاف يقع بين عبدالله بن إسحاق وعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء، ثم من بعدهم الخليل وسيبويه، وشاركهما الكسائي من بلدة الكوفة، والفراء

(١) المدارس النحوية، بحث تأصيلي، أحمد مجدي قطب، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٤٤٢هـ ص١، ٢، وينظر كتاب المدارس النحوية، تأليف د. خديجة الحديثي، دار الأمل-الأردن، ط٣، ١٤٢٢هـ ص٥-٢٣.

من بعد. غير أن الأمر تطور حين مُصّرت بغداد وأصبحت دار الخلافة ومأوى العلماء ومنارة العلم، فانتقل إليها اللغويون والنحويون من البصرة والكوفة والتقوا هناك كغيرهم، فنشأ تجمع من الطلاب حول شيخهم، واشتعلت المنافسة بين العلماء عامة، وفي بلاط الأمراء والخلفاء خاصة، فاحتاج كل عالم أن يبدي ما يفوق به على منافسه، ويعصبه، ويجمع له أنصاره، وظهرت هذه الظاهرة وهذا التنافس المحتدم أظهر ما كانت بين أبي العباس المبرد عالم البصرة، وبين أبي العباس ثعلب عالم الكوفة، فكان انتماء كل واحد منهما إلى بلده الأصلي الذي وفد منه هو عنصر التميز، فصار الواصف للحال ينسب كلَّ واحد منهما إلى البصرة أو الكوفة، وصارت آراؤه تنسب أيضاً للبلد الأصلي، وهذا الواصف قد يكون من كتّاب التراجم والطبقات الذين تناولوا الترجمة إما على حسب التسلسل الزمني أو على حسب نسبة العالم إلى موطنه وبلده الأصلي، فيقال: علماء البصرة وعلماء الكوفة، ولكنهم مع ذلك يعنون بذلك تمييزاً بين العلماء والأشخاص، وليس تمييزاً بين العلم والمعلوم. «فالقدماء اعتمدوا في تقسيمهم النحاة والتمييز بينهم النسبة إلى المدينة أو البلد، ولم يجمعوهم عند الترجمة لهم تحت (مدرسة) أو (مذهب)»[1]، حتى جاء بعض الدارسين المحدثين وصنفوا هذا الخلاف في مسائل الفروع على أنها اختلاف في المناهج والأصول والأسس، ومن ثمّ راجت فكرة تقسيم الفكر النحوي إلى مدارس نحوية ذات طابع منهجي مختلف، وتحولت إلى نظرية تناقلتها كتب تاريخ النحو الحديث وأصول النحو، وتراجم الأعلام بشكل متداول ومتناقل في الكتب والبحوث والمدارس والجامعات، على أنها مسلمة تاريخية ومنهجية لازمة ثابتة في الفكر النحوي، إلا ما لقيته هذه النظرية وهذا التقسيم من رفض ثلة قليلة من الباحثين.

(١) المدارس النحوية، تأليف د. خديجة الحديثي، ص٢٣.

ويمكن تصنيف مواقف الدارسين تجاه نظرية المدارس بين التأييد والرفض في خمسة اتجاهات على النحو الآتي[1]:

الأول: اتجاه من يرون وجود مدرسة بصرية فقط، ولا وجود لشيء اسمه المدرسة الكوفية.

الاتجاه الثاني: اتجاه من يرون وجود مدرسة بصرية يقابلها مدرسة كوفية، لكن لا مقارنة ولا مقاربة بين المدرستين في قوة المنهج وسلامة أصوله واكتمال بنيانه.

الاتجاه الثالث: اتجاه من يرون وجود مدرستين بصرية تقابلها مدرسة كوفية، فهما مدرستان ذواتا مناهج متباينة وأصول مختلفة، لكل منهما قوته وتميزه، كما له عيوبه ومآخذه.

الاتجاه الرابع: اتجاه من يرى تعدد المدارس النحوية بأكثر من مدرستين، وأنها ممتدة إلى المدرسة البغدادية والأندلسية والشامية والمصرية.

الاتجاه الخامس: اتجاه من يرفضون فكرة المدارس النحوية مطلقاً، ولا يرون تصنيف الآراء النحوية الإقليمية على أنها مدارس، فلا يرون وجوداً للمدارس النحوية في الإرث العربي.

ونلحظ أن الاتجاهات الأربعة الأول متفقة في إثبات أصل النظرية مختلفة في تقويم حقيقة هذه المدارس وقوتها ودرجة التكافؤ بينها، وهي المتداولة في كتب المحدثين وبحوثهم الجامعة والشخصية.

وسيجري البحثُ النقاشَ معهم في مباحثه على أنهم اتجاه واحدٌ يؤمن بنظرية المدارس واختلاف منهاجها وأسسها أصولها فضلاً عن فروعها.

(١) ذكرتها هنا دون إسناد أو ذكر القائلين، تحاشياً للتكرار إذ سيرد ذكرهم والإحالة على كتبهم في موضعه في المبحث الأول.

المبحث الأول:

موقف الدارسين المحدثين من نظرية المدارس النحوية

أولاً: موقف القائلين بنظرية المدارس النحوية:

ذهبت الكثرةُ الكاثرة والثلة الغالبةُ من الدارسين المحدثين إلى التسليم بفكرة المدارس النحوية، وتصنيف الإرث النحوي إلى مدارسَ ذات خصائص وسمات خاصة بكل مدرسة مختلفة عن الأخرى، فتحوّل الأمر عندهم من كونه اختلافاً بين (أهل البصرة وأهل الكوفة) أو بين (البصريين والكوفيين) في بعض المسائل الخلافية من مسائل الفروع ليصبح هناك (نحو بصري) يقابله (نحو كوفي) و(مدرسة بصرية) تقابلها (مدرسة كوفية). فالفكر النحوي عند هؤلاء عبارة عن مدارس نحوية لكل منها منهج خاص له أسسه وخصائصه في الأصول والفروع.

ولقد سار عددٌ كبيرٌ من الدارسين المحدثين على نظرية المدارس النحوية بهذا المفهوم في تناولهم لتاريخ النحو وأصوله وترجمة أعلامه.

ومن أبرزهم المستشرق الألماني جوتولد فايل[1]، وبروكلمان[2]، وجوستاف فلوجل[3]، ويوهان فك[4]، وأحمد أمين[5]،

(١) ينظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة. د. أحمد مكي الأنصاري. مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب-القاهرة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م. ص٣٥٤، والدرس النحوي في بغداد، تأليف: د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي-بيروت، ط الثانية ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م. ص١٠٢، ١٩٣، نقلاً من مقدمة الإنصاف بتحقيق المستشرق فايل، ولم أجده.

(٢) ينظر: تاريخ الأدب العربي، ألفه بالألمانية: كارل بروكلمان، ترجمة عدد من الباحثين، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتب بدون ط، ١٩٩٣م. ٢/ ٤٤٥، ٤٥٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٤٩.

(٣) ينظر: البحث اللغوي عند العرب، الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب -القاهرة- ط السابعة ١٩٩٧م. ص١٣٤، والمدارس النحوية، بحث تأصيلي ص٦، والدرس النحوي في بغداد ص١٩٣.

(٤) ينظر: العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب. تأليف: يوهان فك، ترجمة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- بدون ط. القاهرة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م. ص٥٩-٦١، ٧٥.

(٥) ينظر: ضحى الإسلام، نشأة العلوم في العصر العباسي، أحمد أمين، الهيئة العامة للكتاب-مصر، بدون ط، ١٩٩٨م. ٢/ ٢٨٣، ٢٩٤، وما بعدها.

وسعيد الأفغاني[١]، ومحمد طنطاوي[٢]، وشوقي ضيف[٣]، وعلي فاخر[٤]، ومحمود نحلة[٥]، وعلي النجدي ناصف[٦]، وخديجة الحديثي[٧] وعبدالرحمن السيد[٨]، وعبدالفتاح شلبي[٩]، وغيرهم كثير[١٠].

---

(١) ينظر: من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر-دمشق، ط الثانية ١٣٩٨هـ. ص٤٥، والكتاب كله قائم على هذه الفرضية.

(٢) ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد طنطاوي، ط الثانية ١٣٨٩هـ. ص١٠٦، ٣٣- ١٣٧.

(٣) ينظر: المدارس النحوية. د. شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة – ط السابعة. بدون ت. والكتاب كله قائم على فكرة تعداد المدارس النحوية. وقد زعم المؤلف في ص٥ أنه أول من بحث في المدارس النحوية بحثاً جامعاً. إلا أن الدكتور محمد البنا قد ردّ هذا الزعم، بأن كتاب نشأة النحو للشيخ محمد طنطاوي قد سبق كتاب ضيف بثلاثين سنة! ينظر بحث بعنوان: كتاب المدارس النحوية لشوقي ضيف، نقد الدكتور محمد إبراهيم البنا، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز المجلد ع٥، عام ١٩٨٢م، ص٥٨٦.

(٤) ينظر: تاريخ النحو العربي من نشأته حتى الآن ص٤٩- ٥٩.

(٥) ينظر: أصول النحو العربي، د.محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية -بيروت، ط الأولى١٤٠٧هـ. ص٦٠، ٦٥، ٧٠، ١٠٨.

(٦) ينظر: المدارس النحوية، بحث تأصيلي، أحمد مجدي قطب،. ص١٤.

(٧) ينظر: كتاب المدارس النحوية للحديثي ص٥، ٢٣، ١١٦، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٧.

(٨) ينظر: مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها. د. عبدالرحمن السيد، دار المعارف-مصر، ط الأولى. ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م. ص: ١٤٥، ١٤٦، ٢٢٨، ٢٥٠-٢٥٣.

(٩) ينظر: أبو علي الفارسي، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المطبوعات -جدة، ط الثالثة، ١٤٠٩هـ. ص١٠٦، ٤٤٠- ٤٤٦.

(١٠) منهم د. محمد صبرة في كتابه: ثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين. د. محمد حسنين صبرة، دار الهاني للطباعة- القاهرة. بدون ط.١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م. ص٧، ١٢، ٢٩، و، د. جميل علوش في كتابه: ابن الأنباري وجهوده في النحو. د. جميل علوش، الدار العربية للكتاب، ليبيا ١٩٨١م. ص٢٣٥-٢٩١، و. محمد كنتاوي في بحثه: السماع بين البصريين والكوفيين، مقارنة في المنهج، المدرسة العليا للأساتذة، العدد ١١، نوفمبر ٢٠١١م، الجزائر. ص١٤٥، والدكتور محمد خليفة الدناع، بحث: رأي في المدارس النحوية. في مجلة قاريونس العلمية، المجلد: س١، ع١. ص ٦١-٧٨. وبن ساسي بلقندوز في بحثه المصطلح النحوي بين البصرة والكوفة: دراسة وصفية مقارنة، منشور في قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة جيلالي ليباس الجزائر. مجلد١١، مايو ٢٠٢١م. ص٤١٠. ود. عبدالله الكيش في كتابه: أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية حتى أواخر القرن الثاني الهجري، د. عبدالله محمد الكيش، منشورات كلية الدعوة الإسلامية – طرابلس ليبيا، ط الأولى ١٤٠١هـ. و. د. جعفر عبابنة في كتابه مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي. دار الفكر- عمّان. ط الأولى.١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م. ص٥٢، و.د. عبد الهادي الفضلي، في كتابه: مراكز الدراسات النحوية، مكتبة المنار. الأردن/ الزرقاء، ط الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م. ص٣٧، ٤٦.

يقول يوهان فك: «كان لعلماء البصرة مذاهب معتمدة في القياس النحوي تختلف عن مذاهب الكوفيين، كما سلك كل قبيل في تفسير الظواهر اللغوية في الغالب مسلكاً مختلفاً»[1].

ويقول أحمد أمين: «وأياً ما فقد اختلفت مدرسة الكوفة عن مدرسة البصرة في مبادئ أساسية»[2].

وتحدثت خديجة الحديثي عن جهدها في كتابها المدارس النحوية، وأنها: «عرضت فيها لحقيقة المدارس النحوية أو المذاهب النحوية، وانتهيت إلى أن تلك حقيقة لا تنكر وإن اختلفت الأسماء»[3].

وهؤلاء مع حماسهم لفكرة المدارس النحوية، يرون أنها مدارسُ غيرُ متكافئةٍ ولا متماثلة، فالتميز والتفوق وصحة النظر والاستدلال إنما هو للمدرسة البصرية.

فهذا شوقي ضيف بعد أن قرر تحت عنوان (النحو الكوفي يشكل مدرسة مستقلة) إثبات مفهوم المدرسة للكوفيين يرى أنهم عجزوا عن مجاراة البصريين؛ لنقص فهمهم مما أحدث في نحوهم اختلاطاً وتشويشاً[4]، فهم «استطاعوا أن يكوّنوا لهم مدرسة نحوية مستقلة، لا ترقى حقاً إلى منزلة المدرسة البصرية، ولكنها على كل حال مدرسة بينة المعالم واضحة القسمات والملامح»[5].

وفريقٌ من هؤلاء يغالي في الأمر، فيرى أن مصطلح (مدرسة) يجب أن يقتصر على المذهب البصري فقط، أما المذهب الكوفي فلا يصل بوضوح معالمه وانتظام منهجه إلى أن يطلق عليه مدرسة. يتمثل ذلك في مقالات المستشرق الألماني

(١) العربية ص٦٩.
(٢) ضحى الإسلام ص٢٩٤.
(٣) المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي، ص٥.
(٤) ينظر المدارس النحوية ص١٥٥، ١٦١-١٦٣.
(٥) المدارس النحوية ص١٧١.

جوتولد فايل، حيث يقول: «ومع عظيم الإجلال لمناقبهم (يعني الكوفيين) في غير ذلك من النواحي، فإنهم لم يؤسسوا مدرسة نحوية خاصة»[1].

ويضاف إلى هؤلاء القائلين بالنظرية قائلون بها آخرون، يشاركونهم في الحماس لفكرة المدارس النحوية، لكنهم يفترقون عنهم باختلاف تقييمهم لهذه المدارس، فينظرون إلى المدرسة الكوفية نظرة إجلال وتقدير رافضين الصورة التي رسمها عنها أصحابُ الاتجاه الأول، فهي عندهم تقف مع المدرسة البصرية موقف الندِّ للندّ، وهما في الدرس النحوي أصوله وفروعه كفرسي رهان، وأن النحو منه بصريٌّ ومنه كوفيٌّ، وبينهما اختلاف وافتراق.

وهذا يتجلى في دراسات أمين الخولي[2]، وعباس حسن[3]، ومهدي المخزومي[4]،

(١) ينظر: المدارس النحوية، ضيف ص١٥٥، والمدرسة الكوفية ص٣٥١. وقد يفهم من كلامه هذا أنه من الرافضين لفكرة المدارس، ولكن الواقع أنه يتحمس لإثبات المدرسة البصرية وأنها ذات أسس خاصة، أما الكوفيون فهم يخالفون البصريين لكن ليس على منهج واضح وأسس ثابتة.

(٢) ينظر الخلاف بين النحويين، د. السيد رزق الطويل، ط١، مكة، المكتبة الفيصلية، ١٤٠٥هـ. ص٤٦٠، والمدرسة الكوفية ص٣٥١ نقلاً عن بحث: الاجتهاد في النحو العربي ص١٣.

(٣) الخلاف بين النحويين ص٤٦١، نقلاً من: رأي في بعض الأصول النحوية ص٣٤.

(٤) ولهذا سمى كتابه المعروف بـ (مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والأدب). قال عنه مصطفى السقا: «يمتاز أنه أجمع بحث لتاريخ النحو الكوفي منذ نشأته وزمان قوته... وكل راغب الآن في تتبع حركة النحو الكوفي منذ نشأته في القرن الثاني إلى نهاية القرن الرابع الهجري أو بعدها بقليل، لا يجد مرجعاً أوفى ولا تاريخاً أشمل وأدق من هذا البحث الذي خدم به مهدي المخزومي اللغة العربية أجل خدمة وأحقها بالذكر، ومن أهم مزاياه أنه أنصف مدرسة الكوفة النحوية إنصافاً علمياً لم يعهد له نظير من قبل في كتب تاريخ النحو». مقدمة الكتاب ص ب. ومع ذلك فإن الدكتور المخزومي بدا في كتابه الآخر (الدرس النحوي في بغداد) وكأنه معارض ومناقض لنسبة المدرسة الكوفية، فهو يرى «أن اسم الكوفيين لم يعرف إلا في القرن الرابع، وأن الكوفية اسم اخترعه البغداديون الذين أخذوا بمذهب البصريين، وسمّوا أنفسهم بالبصريين تمييزاً لأنفسهم عن مخالفيهم من البغداديين الذين أخذوا بمذهب البغداديين الأوائل. أما الكسائي والفراء وثعلب وأصحابهم وتلاميذهم فلم يسموا بالكوفيين، لم يسمّوا هم أنفسهم بهذا الاسم، ولم يسمّهم البصريون الأوائل به أيضاً. لأن الكوفة مصراً، لم تعرف درساً نحوياً مستقلاً يقف بإزاء الدرس البصري، ولم تكن منافسة للبصرة في الدرس اللغوي عامة، والمصر الذي وقف ينافس البصرة هو بغداد... وهو الدرس الذي سمّي فيما بعد وفي غضون القرن الرابع بالدرس الكوفي، وسُمّي حملته والداعون إليه بالكوفيين، ولم تخلص الكوفية لاتباع البغداديين الأوائل إلا في العصور المتأخرة» ص

وأحمد مكي الأنصاري[1]، وعبده الراجحي[2]، والسيد رزق الطويل[3] وتمام حسان[4]، والمختار أحمد ديره[5]، وعبدالله الخثران[6]، وعبد الفتاح الحموز[7]، وغيرهم[8].

يقول مهدي المخزومي: «وشرعت الكوفة -منذ أوائل القرن الثاني للهجرة تقريباً- تنشئ لنفسها مدرسة، وترسم لها منهجاً جديداً، له طابع خاص»[9].

---

٨. ولا أدري هل هذا تحوّل في الفكرة عند الدكتور المخزومي سببه ما رأى من تحمّس آخرين للمذهب البغدادي ونسبة الفراء إليه وأنه هو المؤسس الحقيقي للمذهب البغدادي، فكأن المخزومي رأى أبرز مقومات قوة المذهب الكوفي تسلخ منه وتنسب إلى المذهب البغدادي، فرأى أن يقطع الطريق عليهم ويتبنى أن البغداديين لدى القدماء هم الكوفيون.

(١) ينظر كتابه: أبو زكريا الفراء ص٣٥١. وما بعدها.

(٢) ينظر: دروس في المذاهب النحوية، د. عبده الراجحي. دار النهضة العربية- بيروت. بدون ط ١٩٨٠م. ص١٢.

(٣) الخلاف بين النحويين ص٧٥، ٩١، ٩٥، ١١٠، ١١٣- ١٤٨، ١٦٢، ١٧٠، ٤٦٤، وبقية الكتاب.

(٤) ينظر: الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة ١٤٢٠هـ. ص٤٢.

(٥) ينظر: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، المختار أحمد ديره، دار قتيبة – بيروت، ط الأولى١٤١١ه.ص٤٠، ٤١، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥١ وغيرها.

(٦) ينظر: ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، د.عبد الله الخثران، النادي الأدبي-الرياض، ط الأولى ١٤٠٨ه. ص٩، ٣٩، ٤١ ومصطلحات النحو الكوفي، دراستها وتحديد مدلولاتها، د. عبد الله الخثران، دار هجر- مصر الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

(٧) ينظر :الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر. د. عبد الفتاح الحموز. دار عمار-عمّان. ط الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

(٨) ينظر: مرويات نحاة الكوفة إلى نهاية القرن الثالث الهجري وأثرها في النحو والصرف. د. إبراهيم المطرودي، مطبوعات جامعة الإمام-الرياض. ١٤٣٨هـ. والمصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء في القرآن الكريم لأبي بكر الأنباري وعلاقتها بمدرستي الكوفة والبصرة، عبد الوهاب الغامدي، ماجستير-جامعة أم القرى، مكة. ومصطلح النحو الكوفي تصنيفاً واختلافاً واستعمالاً، د. حمدي جبالي، رسالة ماجستير-جامعة اليرموك، إربد، بدون ط ت. وأسس التنظير عند الكوفيين، لزهر العمراوي، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م. والمعيارية عند الكوفيين في الحكم على المسموع والقياس عليه، د. عبد العزيز الزمام، رسالة دكتوراه، جامعة القصيم١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م.

(٩) المدرسة الكوفية ص٣٩. وينظر المقدمة هـ وينظر ص٧٩-٨١.

ومن أشدِّهم نصرةً لهذه المدرسة: السيد الطويل، حيث توصل إلى أنه «يعد هذا تأكيداً آخر لا لوجود مدرسة كوفية بل لقوة منهج هذه المدرسة وقربه من روح البحث اللغوي ومناهج الدرس الحديث للغات»[1].

وبعضُ أصحاب نظرية المدارس النحوية امتدَّ حماسُهم لفكرة تعداد المدارس بجعل المدارس ثلاثاً؛ بإضافة المدرسة البغدادية، كما فعل بروكلمان[2]، ويوهان فوك[3]، وأحمد أمين[4]، وشوقي ضيف في بعض كتاباته[5]، وأحمد مكي الأنصاري[6]، وعوض القوزي[7] وغيرهم[8].

وبعضُهم الآخر يعدُّ المدارسَ أكثر من ذلك، حسب الأقاليم؛ فيجعل هناك المدرسةَ الأندلسيةَ والشامية والمصرية وغيرها، وربما أوسع من ذلك[9].

قال شوقي ضيف: «الحق أن مدرسة البصرة هي التي شادت كما أسلفنا، بناء النحو الشاهق، وقد تسلمت منها مدرسة الكوفة، ثم المدرسة البغدادية، ما خلفها من المدرستين الأندلسية والمصرية، هذا البناء كاملاً،

(١) الخلاف بين النحويين ص٤٧١. وينظر ص١٣٩، ٤٦٤.
(٢) ينظر كتابه تاريخ الأدب العربي٢/ ٤٤٥، ٤٥٠، ٥٢١، ٥٤٩.
(٣) ينظر كتابه العربية ص٧٦.
(٤) ينظر ضحى الإسلام ص٢٩٨، ٣١٢.
(٥) ينظر مقدمته لكتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص أ، ب. والمدارس النحوية ص١٥٠.
(٦) ينظر مواضع من كتابه: أبو زكريا الفراء، فقد قرر أن الفراء هو المؤسس الحقيقي للمدرسة البغدادية.
(٧) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره، د. عوض القوزي-جامعة الرياض ط الأولى، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م. ص١٥٤، ١٦٠.
(٨) ينظر: المدارس النحوية، بحث تأصيلي، قطب، ص١٥. وأبو عليّ الفارسي د. شلبي ص٤٤٦.
(٩) ينظر كتاب المدارس النحوية، ضيف، ص١٥٠، والمدارس النحوية، الحديثي، ص٦، والمصطلح النحوي، القوزي، المقدمة ط. والبحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار ص١٣٤-١٣٦، والمدارس النحوية، قطب، ص١٥. والمدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، د. عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة-بيروت. بدون ط. ت. والدرس النحوي في بغداد، المخزومي ص١٨٦. ومدرسة البصرة النحوية، السيد ص٤٢٢، وأسس التنظير عند الكوفيين، العمراوي، ص١٣، واختلاف الآراء النحوية بين مدرسة البصرة والكوفة، دراسة وصفية تحليلية، محمد معروف، ص٢٢.

ومضت كل مدرسة تحاول أن تدخل على هذا البناء من الإضافات ما يتيح لها أن تكون ذات منهج جديد»[1].

وعلى الرغم من أن هؤلاء يذكرون سماتِ كلِّ مدرسة وأصولَها وأعلامَها وبدايةَ نشأتها بالتفصيل فإني لم أقف على تدليلٍ واضحٍ أو تعليلٍ مقنع لدى هؤلاء لتمسكهم بالقول بنظرية المدارس النحوية، فكلُّ ما وقفت عليه عندهم عبارات وإشارات تشي بجزمهم بالأمر بأنه واقعٌ مسلّم به لا يقبل التشكيك، وربما استدل بعضهم بمؤشرات وأمارات يذكرها لماماً يمكن لمحها، ومن ذلك:

١. استدلالهم بعبارات لدى كتب الطبقات والتراجم تشي بانحياز أحد الفريقين إلى فئته، وتصنيفهم ونسبتهم إلى هاتين البلدتين، مما يعني أن كلَّ بلدة لها مدرسة نحوية خاصة بها.

٢. استدلال بعضهم بالنهج الذي يذكره بعضُ الفريقين عن بعضٍ في قضايا السماع والقياس، حيث يثبت ذلك أنهم على طريقتين مختلفتين ذواتي أصول متباينة.

٣. استدلالُ بعضهم بكثرة الخلافات النحوية بين الفريقين التي أفردت لها كتبٌ معروفة، وأن الكوفيين حريصون على أن يكون لهم في كلِّ مسألة رأيٌ مخالِفٌ للبصريين، مما يدل على أنهم يؤسسون لمدرسة مستقلة.

٤. أن جنوحَ الكوفيين لابتداع مصطلحات نحوية خاصة بهم يدل على أنهم يرسِّخون علماً مستقلاً.

يقول محمد طنطاوي: «تكوَّن على يد الإمامين الخليل ومن معه من البصريين، والرؤاسي ومن معه من الكوفيين، بكلٍّ من البلدين مدرسةٌ

(١) ينظر كتاب المدارس النحوية، شوقي ضيف ١٥٠.

خاصةٌ لها علمٌ تنحاز إليه كل فرقة»[1]. ثم ذكر «سعة الفجوة بين الفريقين في مسلكيهما»[2].

ويقول السيد رزق الطويل: «طيلة هذه القرون الثمانية التي تناولنا فيها تقويم أعلامها للخلاف النحوي ظهرت كتب كثيرة ترجمت للنحاة وأجمعت على أن هناك مدرستين: إحداهما بصريةٌ والأخرى كوفيةٌ»[3]، وأن «اختلاف المنهجين كان له آثارٌ مختلفة ومتنوعة»[4].

ثانياً: موقف الرافضين لنظرية المدارس النحوية:

تنفصل فئةٌ قليلةٌ من الدارسين عن سابقيهم في موقف الرفض لنظرية تصنيف الإرث النحوي على مدارس متعددةٍ مختلفة، فيرون أن النحو العربي نحوٌ واحدٌ بأصولٍ متحدةٍ وفروعٍ متعددة، ولا يعدو أن تكون نسبةُ النحاةِ إلى بلدانهم بصفتها «أماكن دراسية متعددةً لنحو عربي واحد في قواعده العامة وأصوله الكلية»[5]، شيّده علماءُ متحدون بالتوجهات، متفرقون بالجهات، في أقاليم متعددة، كان لكلٍّ منهم اجتهادٌ شخصي، وبينهم اختلافٌ معدودٌ في بعض المسائل كما هي الحال في بقية العلوم الإسلامية، بل الإنسانية، وما اتفقوا فيه أكثرُ مما اختلفوا فيه، وأنَّ هناك أئمةً أعلاماً في البصرة ومثلَهم في الكوفة، قد نشأ بينهم كما بين أي إقليمين متجاورين من التنافسِ حتى يومنا هذا، لكن ذلك لم يكن ليتيحَ لكلِّ بلدة وإقليم أن ينفرد بنحوٍ مختلفٍ عن الآخر مطلقاً، بل ظل «الاتصال العلمي بين المصرين مستمراً يتمثل في تناقل الكتب وتزاور الأعلام وعقد المجالس وشهود المناظرات»[6].

---

(١) نشأة النحو ص٣٣. وينظر ص١٢٧-١٣٣.

(٢) نشأة النحو ص١٣٣. وينظر المصطلح النحوي، القوزي. المقدمة م.

(٣) الخلاف بين النحويين ص٤٥٧.

(٤) المصدر السابق ص٥٦٦.وساق نماذج على هذه الآثار التي ترتبت وإذا هي ليست بذات بال، وأكثرها تفسير ظواهر فحسب.

(٥) بحث: نفي التعددية في المدارس النحوية. د. محمود أبو كتة، مجلة جامعة بيت لحم، العدد ٩، ١٩٩٠م.

(٦) الخلاف بين النحويين ص٨٩.

ومن هؤلاء القلّة الذين رفضوا نظريةَ المدارس النحوية عليٌّ أبو المكارم[1]، ومحمد خير الحلواني[2]، وإبراهيم السامرائي[3]، وأحمد مختار

(١) يظهر ذلك نصاً في كتبه: تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري، د. علي أبو المكارم، القاهرة الحديثة للطباعة-القاهرة، ط الأولى١٣٩١م. ص١٢١- ١٢٣، ومدخل إلى تاريخ النحو العربي وقضايا ونصوص نحوية، د. علي أبو المكارم، دار غريب- القاهرة، بدون ط. ٢٠٠٨م. ص١٢٠، ويظهر ذلك تطبيقاً في كتابه: تقويم الفكر النحوي، دار غريب-القاهرة. بدون ط ٢٠٠٥م، وأصول التفكير النحوي، دار غريب-القاهرة، بدون ط٢٠٠٧م، حيث لم يفرّق فيها بين البصريين والكوفيين مطلقاً بل قسّم المراحل حسب الزمان والتطور الفكري والبحث العلمي.

(٢) ينظر: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف. د. محمد الحلواني. دار القلم العربي- حلب- بدون ط ت.

(٣) ينظر: المدارس النحوية: أسطورة وواقع. د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر. عمان ط١. ١٩٨٧م. وبحث: ألنا مدارس نحوية؟ د. إبراهيم السامرائي بحث منشور في: مجلة مجمع اللغة العربية الأردني مج٦، ع٢٢، ٢١.

وأول ما يبدو لمن يسمع بعناوين بحوث الدكتور السامرائي بحث (المدارس النحوية: أسطورة وواقع) وبحث (ألنا مدارس نحوية؟) يجزم بأن الكاتب يرفض نظرية المدارس النحوية بتاتا، إلا أن الواقع أن المؤلف كتب هذين البحثين رداً على حماسة الدكتور مهدي المخزومي لإثبات صفة المدرسة إلى الكوفيين، والواضح من البحثين أنه لا يعنيه نقض النظرية برمتها كبقية المنتظمين في هذا الاتجاه – وإن كان يمر عليه لماماً- بقدر ما يعنيه نقض أن يصل الكوفيون إلى مستوى المدرسة المستقلة. فهو يثبت أن الكوفيين ليس لديهم من التميز العلمي ولا المقومات المنهجية التي تجعلهم بصف البصريين أو يقاربونهم.

وقد صرّح السامرائي تحت عنوان (ما بعد الخاتمة) في كتابه المدارس النحوية: أسطورة وواقع ص١٥٧- بكل ملابسات الوقائع بينه وبين المخزومي مؤلف كتاب: (المدرسة الكوفية). حيث إن السامرائي قد كتب بحثاً بعنوان: ألنا مدارس نحوية؟ نشره في مجلة المجمع اللغوي الأردني سار فيه على طريقته من نقد الكوفيين والتقليل من نتاجهم العلمي والتأليفي مع عدم التصريح بأي كتاب أو كاتب معاصر. فما كان من المخزومي إلا أن يرد عليه «فكتب مقالة وكأنه قد غمس قلمه في الخل. بأسلوب قاس مغاضباً شديداً متهجماً غامزاً لامزاً» وأنه سماه بصفات غير مناسبة – كما يقول السامرائي ص١٦٠ –فما كان من السامرائي إلا أن شرع في كتابه (المدارس النحوية: أسطورة وواقع) وهو لم يذكر في البحثين أي اسم من الباحثين أصحاب النظرية لا المخزومي ولا غيره، ولكن النَّفَس واضح جداً أن الكلام يتجه إلى المخزومي. غير أنه في مبحث (ما بعد الخاتمة) من هذا البحث صرّح بكل شيء، فقطع الشك باليقين والتلميح بالتصريح، والمفهوم بالمنطوق. هذه ملابسات البحثين وما دار بين الدكتورين، وكلاهما محل احترام وتقدير من الدارسين فجهودهما كفيلة بالدفاع عنهما. لكني كنت أتمنى أن السامرائي اتجه إلى نقض النظرية بشكل عام من أساسها ببيان ضعفها في المنهج العلمي وبيان آثارها دون الحاجة إلى أن يحاول إبطالها من خلال إنقاص الكوفيين ونقض مكانتهم ونتاجهم، وبخاصة أنه يعتمد في كثير من نقده على تطبيقات الأنباري في كتابه الإنصاف اعتماداً كبيراً وسلم له القياد. (ينظر رأيه فيه ص١٦٩)، وهو لا يستقيم مادة للحكم لعدم ثبوت آراء الفريقين فيه بدرجة كافية، كما سيأتي في ثنايا هذا البحث.

عمر[1]، ومحمود أبو كتة[2]، ومنيرة القنوني[3]، وإبراهيم الشمسان[4]، وقيس الأوسي[5].

قال علي أبو المكارم: «وتأثير الخليل ليس قصراً على تلاميذه البصريين وحدهم كما يتصور كثير من النحويين، وكما يزعم بعض المؤرخين، وربما عاد هذا الوهم في إدراك هؤلاء وأولئك إلى تلك القضية الشائعة التي لا ترتكز على أساس علمي، وهي قضية الاعتراف بتعدد المدارس النحوية، وما يسلم إليه هذا الاعتراف من الإقرار بوجود فروق منهجية بينها... وهذا كله ناتج عن خطأ في تحديد مضمون الفروق بين الاتجاهات النحوية فيما يمكن أن يصطلح عليه -بدقة- بالتجمعات المدنية في البحث النحوي، إذ وجود تجمعات نحوية في البصرة والكوفة، ثم في بغداد ومصر والأندلس، لا يسلم بالضرورة إلى القول بتعدد مناهج هذه التجمعات وتباينها، بل إن اختلاف الآراء بين أصحاب هذه الاتجاهات لا ينبغي أن يؤدي إلى الاعتراف بتنوع مناهجها وتغايرها، إذ من الممكن أن يكون هذا الاختلاف ناشئاً عن تنوع أساليب التطبيق لنظرية واحدة، كما يمكن أن تعود تلك الفروق بين العلماء إلى نوع من التقارب الفكري أو إلى اختلاف في المادة المحصلة، دون أن يكون للمنهج كبير تأثير فيما بين النحاة من اتفاق وما ينشب بينهم من خلاف»[6]. ووصف النظرية بـ» الوهم والأسطورة،

(١) ناقش ذلك في مبحث بعنوان: هل وُجدت مدارس نحوية عند العرب؟ في كتابه: البحث اللغوي عند العرب، الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب –القاهرة- ط السابعة ١٩٩٧م. ص١٢٨-١٣٤.

(٢) ينظر بحث: نفي التعددية في المدارس النحوية. ص٤١.

(٣) نشأة النحو العربي، د. منيرة القنوني، دار الكتب العلمية ط.١. ١٤٣٥هـ. ص٣٦.

(٤) في مقال صحفي بعنوان: (ليس لنا مدارس نحوية)، صحيفة الجزيرة السعودية السبت ٢٧/ إبريل/ ٢٠١٩م.

(٥) ينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس إسماعيل الأوسي، جامعة بغداد، بدون ط.١٩٨٨م. ص٥٧، ٥٨.

(٦) تاريخ النحو العربي، د. أبو المكارم ص١٢١- ١٢٣، ومدخل إلى تاريخ النحو العربي وقضايا ونصوص نحوية ص١٢٠.

مؤكداً أن منهج الدراسة النحوية واحد، وأن أصوله متفق عليها بين النحاة، فلا مدارس في النحو»[1].

ويرى محمود أبو كتة «أن هذه المدارس إنما هي واقع الأمر وطبيعة الحال أماكن دراسية متعددة لنحو عربي واحد في قواعده العامة وأصوله الكلية وجميع أبعاده الشكلية والنظرية»[2].

ففكرة تقسيم النحو إلى مدارس ما هي إلا فرضية يصعب البرهنة على وجودها، قال بها أكثر المحدثين متأثرين بكتب الطبقات، وهو في النهاية تصنيف رجال وليس للعلم والمعلوم[3].

فهؤلاء المعاصرون «قد غلوا في مصطلح (المدرسة) في الكلام على الاختلاف بين البصريين والكوفيين»[4].

والذي يميل إليه الباحثُ ويجزمُ به بطلانُ نظريةِ المدارسِ النحوية، وعدمُ واقعيتها، بل هي تقليدٌ سقيمٌ من المحدثين لمن سبقَهم من المستشرقين، واستنساخٌ غيرُ موفقٍ من المدارس الفكرية والفلسفية في بعض مجالات العلم والأدب، كان له أثرٌ سلبيٌ في النحو والنحاة، كما سيتم عرضه في المبحثين القادمين.

(١) المدارس النحوية، بحث تأصيلي، أحمد مجدي قطب. ص١٢.
(٢) نفي التعددية في المدارس النحوية. ص٤١.
(٣) ينظر نشأة النحو العربي، د. منيرة القنوني. ص٣٦.
(٤) المدارس النحوية: أسطورة وواقع. ص٧.

المبحث الثاني:

أدلة بطلان نظرية المدارس النحوية[1]:

لقد اجتهدت في صياغة أدلة بطلان نظرية المدارس النحوية وبيان أثرها في الدرس النحوي بعد أن أوفيت الموضوع قراءة وتأملاً في غالب ما كُتب في تاريخ النحو وأصوله وتراجم أعلامه، في قديم الزمان وحديثه. وعلى الرغم من أني مسبوقٌ في أصلِ الفكرة وعمومها من ذوي العلم والفضل ممن كتبوا في الموضوع ممن أشرت إليهم قبلاً فإن عرضهم للموضوع لم يك بهذا التدليل والمناقشة والبسط، وإنما كان إبطالاً عاماً بعبارات وإشارات كانت لي مفاتيحَ لأبسطَ الأدلة بشكلٍ أوسع، وأهتدي إلى مواطنِ الخلل في النظرية، فيسر الله لي إكمالَ العرض بما تراه من مناقشة وتأصيل على حسب ما تقتضيه طبيعة البحث.

أولاً: عدم اتفاق القائلين بنظرية المدارس على محددات واضحة وثابتة للمدرسة النحوية:

إن من أظهر مظاهر ضعف نظرية المدارس النحوية اختلاف القائلين بها في تحديد معالم هذه المدارس وعناصر التمايز بينها، كما تباينت على إثر ذلك أقوالهم «في عدد المدارس النحوية، تبعاً لاختلافهم في مفهوم (المدرسة)، وتقديرهم لمجال الخلاف بين المذاهب: أيختص بالفروع أم يمتد إلى الأصول؟»[2]، فمنهم من يرى البعد الجغرافي هو الأساس، ومنهم من يرى ضرورة وحدة الفكر والمنهج بغض النظر عن المكان، ومنهم من يرى شرط وجود رائد يحدد المنهج، وأتباع يقتفون خطاه ويعملون على تطوير منهجه والدفاع عنه، وإن تباعدت أوطانهم واختلفت أجناسهم.[3]

(١) سأقصر مناقشتي على بطلان نظرية تقسيم النحو إلى مدرستين بصرية وكوفية لأنهما الأشهر، وأترك مناقشة من يعدد المدارس إلى أكثر من ذلك، لأنها ستبطل ضمناً ومن باب أولى.

(٢) المدارس النحوية، بحث تأصيلي، أحمد مجدي قطب، ص١١.

(٣) ينظر المرجع السابق ص٦، ١٠.

إن الجاري في المدارس الفكرية والعلمية عادة أن تنسب إلى الفكرة الرئيسة المنهجية التي تسير عليها، مثلاً: (مدرسة الأثر) و(مدرسة الرأي) و(مدرسة التجديد) و(المدرسة الكلاسيكية) ونحو ذلك، فيلتقي تحت لوائها كلُّ من يؤمن بهذه الفكرة ويتمثلها من أي مكان وفي أي زمان، ولا تقوم على وشيجة الإقليم فقط، فليس الإقليم جامعاً لأسس منهجية، بل هو جامع لتعصب إقليمي ليس غير، وليس «المعيار الجغرافي أساساً لتقسيم العلوم إلى مدارس فكرية مختلفة. إن وجود جماعة من الدارسين في مكان واحد لا يكفي مطلقاً لتشكيل مدرسة، أو لأحقية ربطهم جميعاً برباط واحد، اللهم إلا إذا وجد الخيط الذي يصل بينهم، والخطة أو النظرية التي يشتركون في تطبيقها، وعلى هذا يكون المرشح لأحقيتهم اسم (مدرسة) ليس وجودهم في مكان واحد، وإنما اشتراكهم في خط فكري واحد. «وإذ تقرر ذلك عرفنا بطلان نظرية المدارس النحوية في فكرنا اللغوي» لأن المعيار الجغرافي كان الأساس الوحيد لهذا التقسيم، وهذا يوضح لماذا حملت كل مدرسة اسم منطقة... وعلى الرغم من أن المعيار الجغرافي كان هو الأساس الوحيد المستعمل لتقسيم المدارس العربية فإنه قد عجز تماماً عن إبراز الفروق الحقيقية والاتجاهات الفكرية المختلفة لهذه المدارس، كما عجز -في نفس الوقت- عن تجميع الخصائص المشتركة، والاتجاهات الفكرية الموحدة»[1].

ويقرّ أصحاب النظرية بأنه من الصعب إيجاد فواصل وفوارق منهجية أو زمانية بين الفريقين.

فالمختار ديرة صاحب كتاب دراسة في النحو الكوفي كغيره من أصحاب توجه المدارس يقع في التناقض كثيراً حيث نراه يقول في آخر الكتاب: «والحق يقال إن الكوفيين لم يختلفوا كثيراً عن البصريين من حيث الأصول، بل عدوا النحو البصري أحد أصولهم التي يرجعون إليها، غير أن بعض النحاة واللغويين أرادوا – قاصدين أو غير قاصدين- أن يفرقوا بين المدرستين»[2].

(١) البحث اللغوي عند العرب، الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب ص١٢٩.

(٢) دراسة في النحو الكوفي ص ٤٢٩.

وإنه يمكن القارئ بأدنى نظرة في كتاب (الدرس النحوي في بغداد) للدكتور المخزومي الذي ألفه بعد كتابه الأول (مدرسة الكوفة) أن يقف على حجم الاضطراب والاختلاف بين أرباب النظرية في تحديد مفهوم المدرسة وتطبيقها على الواقع، حيث ناقش المؤلف فيه عدداً من أصحاب البحوث والدراسات الحديثة التي اقتنعت بالنظرية، ويرى فيه حجم الاختلاف فيما بينهم بين مثبت ونافٍ، وبين متعصبٍ وناسفٍ، ويرى الاتهام بالتحريف، وضعف المنهجية والإنصاف، والتعيير المنهجي، والرمي بسقم الأدوات وضعف المخرجات، لكل من يخالف نظريةً توصَّل إليها أحدُهم في إثبات مدرسة نحوية، أو نسب أحدَ الأعلام إلى غير مدرسته. حتى غدا بعضُهم يرمي بعضاً بدائه وينسل.

وكلُّ ما رمى به المخزومي مخالفيه في كتاب (بغداد) قد وقع في أكثره قبلاً في كتابه (الكوفة)، من الاعتماد على مصادر غير أصيلة وبناء الأحكام والرؤى في ضوئها، وليس المقام متسعاً لعرض ذلك،

وبإمكان القارئ أن يكتشف ذلك بسهولة. فهو في هذا الكتاب يشدد وطأته على باحثين جاؤوا من بعده لم يقولوا بقوله، بل جعلوا المذهب البغدادي موازياً للكوفيين ومنقضّاً عليهم، وسلبوا أبرز رجالاته، حتى اشتدَّ غضُبه عليهم ورأى أنهم قد جنوا على الكوفيين، وتوصّل إلى إبطال نظرية المدرسة البغدادية عن بكرة أبيها، وحاول أن يسترد ما أغاروا عليه مما بناه في حصن المدرسة الكوفية.[1]

(١) لقد دخل المخزومي في هذا الكتاب في نقاش ومناوشة تصل إلى مستوى الهجوم الشرس أحياناً مع كل القائلين بنظرية المدارس ممن خالفوه في جزئيات النظرية مثل : كوتولد فايل ص١٠٢، ١٩٦، وبروكلمان ص١٠٨، وشوقي ضيف ص١١٠، ١٣٦، ١٤١، ١٨٨، ٢٣٤، وسعيد الأفغاني ص٩٧، ١١٠، ١٣٩، وعبدالرحمن السيد ص٩٢، وأحمد مكي الأنصاري ص١٠٠، ٢٤٣، ٢٤٤، وهدى محمود قراعة ص١٣١، ومازن المبارك ص١٣٤، ومحمد محيي الدين ص١٤٨، ومحقق كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج ص١٥٢، وطه الراوي ص١٨٦، ١٩٤، ومحمد الطنطاوي ص١٨٧، وأحمد أمين ص٢٩٨، ٣١٢، ويوسف خليف ص٢١٣.

ثانياً: أن الواقع التاريخي يقضي بالوحدة العلمية والفكرية بين البلدتين :

إن قراءة التاريخ تفضي إلى القول إن البصريين والكوفيين تلاميذُ مدرسةٍ علميةٍ واحدةٍ، وليس بينهم ما يصوره أصحابُ النظرية من اختلاف في المنهج والأسس والأصول، فالكوفيون تخرَّجوا بحلقات البصرة، وأوائلهم كشيبان بن عبدالرحمن التميمي تتلمذوا لعلماء البصرة الذين وضعوا لبنات التقعيد النحوي كأمثال عبدالله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء[1]، ثم تتلمذت الطبقة الثانية وبالأخص الكسائي للإمام المؤسس الحقيقي للنحو البصري الخليل بن أحمد «الذي استقى منه الكسائيُّ علمَه وفتح السبيلَ أمامه ليكون إماماً في النحو... فالخليل بن أحمد هو ذلك المصدر الذي لقّن الكسائي صناعةَ الإعراب»[2]، فتَزَامنَت تلمذةُ الكسائي وسيبويه للخليل، فهما يستقيان من معين واحد، وينهلان من مصدر متحد، منذ بدايات الطلب.

وكذلك فعل الرجل الثاني من أئمة الكوفة أبو زكريا الفراء؛ رحل إلى البصرة مراراً، ولقي يونس بن حبيب البصري، واستكثر منه، ووافقه كثيراً في المسائل[3].

ولم يكن الاتصال بالبصرة والنهل منها قصراً على قطبي الكوفة: الكسائي والفراء، بل كان «كثيرٌ من رجال العلم الكوفيين يشدّون الرحال إلى حلقات الدرس في البصرة، وكان بعضُ أهل العلم من البصريين يقصد إلى الكوفة ويتصدّر

(١) ينظر: تاريخ النحو العربي، د. أبوالمكارم ص٩٩- ١٠١، وكتابه: مدخل إلى تاريخ النحو العربي ص٩٩.

(٢) المدرسة الكوفية ص٧٩. ينظر: أبو زكريا الفراء. د. الأنصاري ص٥٢، ١٢٨، ومرويات نحاة الكوفة، د. المطرودي ص٢٥٥.

(٣) ينظر أخبار النحويين البصريين ومراتبهم،لأبي سعيد السيرافي ت.د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام- القاهرة، ط الأولى١٤٠٥هـ. ص٥١، ومعجم الأدباء. لياقوت الحموي، ت. د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي- بيروت. ط الأولى ١٩٩٣م.٦/ ٢٨١٣، وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي اليماني ت٧٤٣هـ ت: د.عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية- الرياض، ط. الأولى١٤٠٦هـ. ص٣٩٦.

للتدريس فيها»[1]. فالجميع قد استمد علمه من علم الخليل المتمثل بأثره في الكسائي وسيبويه وكتابِه الذي أصبح» مرجعاً للبصريين والكوفيين جميعاً، وعليه تتلمذ أعلام المدرستين»[2]، «لا فرق في ذلك بين كوفي وبصري وبغدادي»[3].

قال عبده الراجحي: «فهذه الأخبار تدلل على أن العلاقات بين المدرستين كانت في أول الأمر وثيقة متينة، وأن نقاط الالتقاء كانت أكثر من مواطن الاختلاف... وأغلب الظن أن صورة الخلاف كما نعرفها من المدرستين قد شكلها نحويون متأخرون»[4].

نعم لا نكران أن التلاميذ الكوفيين أرادوا رفعة بلدهم بإحياء حلقات العلم ونشره، ولكن هذا لا يعني قطعهم الصلة العلمية، وعدم حفظهم الودَّ العلمي لأساتذتهم الأوائل، والتنكُّرَ لهم ومحاولةَ المخالفة المقصودة في المنهج والطريقة في كل موقف كما يزعم أصحاب النظرية.

هذا هو الواقع والأصل، وما نراه من تصوير للتعصب المذهبي المتأخر بين الفريقين إنما جاء بعدة عوامل، ومن عدة مصادر؛ من أهمها كتب التراجم والطبقات البصرية ورجالها أمثال: اليزيدي[5]،

(١) المدرسة الكوفية ص٣٩.

(٢) الخلاف بين النحويين، ص٤٦٦.

(٣) المدرسة الكوفية ص٦٨. ينظر في تتلمذ الكوفيين للبصريين رسالة: المعيارية عند الكوفيين.٧١-٧٧.

(٤) دروس في كتب النحو ص٧٩. وينظر ابن الأنباري وجهوده ص٢٤١.

(٥) ينظر في عصبيته على الكوفيين كتاب العربية يوهان فك ص٦٩، ونشأة النحو ص٨٧. فقد كان بينه وبين الكسائي منافسة ومناظرات حيث كان الكسائي مؤدب الأمين، واليزيدي مؤدب المأمون ابني هارون الرشيد. وكان اليزيدي سليط اللسان على الكسائي خاصة والكوفيين عامة قال في طبقات الزبيدي عن موقف اليزيدي من الكسائي: «وكان يناضّه» ص٦٤. وقال السيرافي: «وبينه وبين الكسائي مقارضة بسبب تأديبهما الأخوين، وله قصيدة يمدح نحويي البصرة، ويهجو الكسائي وأصحابه» أخبار النحويين البصريين ص٥٦، وربما هناك سبب آخر خفي، وهو أن الكسائي من أهل السنة أتباع السلف بينما اليزيدي « كان عدلياً معتزلياً فيما يزعم العدلية». أخبار النحويين ص٦٢. وقد كان موقفه من الكسائي ظاهراً يعلم به الجميع، حتى إن الخليفة الرشيد لما بلغه رثاء اليزيدي للكسائي قال: «يا يزيدي لئن كنت تسيء بالكسائي في حياته لقد أحسنت بعد موته. وقيل: بل قال له: أحسنت يا بصري، لئن كنت تظلمه في حياته لقد أنصفته بعد موته» معجم الأدباء ٤/ ١٧٥٢. ومع ذلك فإن اليزيدي له قصيدة في رثاء الكسائي

وأبي حاتم السجستاني[1] ثم أبي الطيب اللغوي «وهو صاحب أقدم كتاب وصل إلينا من كتب التراجم»[2]. فالمطالع فيه يجده مجحفاً بحق الكوفيين في كل سطر يرد فيه اسمهم، فلا يكاد يمرُّ موضعٌ لا ينتقص فيه مكانتهم وعلمهم[3].

قال سعيد الأفغاني: «ثم كان الذين ألّفوا في طبقات النحويين وأخبارهم ممن طبعت كتبهم ينصر أكثرهم المذهب البصري... وهذا كله قد خدم كتب البصريين ونحوهم خدمة لم يحظ ببعضها المذهب الآخر»[4].

وقال السيد رزق الطويل: «حتى كتّاب الطبقات الذين يتعصبون للبصرية»[5].

وإذا كانت الروايات التاريخية بعامة على ما صور ورودَها طه حسين بقوله: «إنه يأتي إلينا من طريق النقل والرواية... وهي لا تصل إلينا كما وقعت، ولا تصل إلينا وحدها، وإنما تصل إلينا ومعها شيء آخر أضافه إليها الذين نقلوها إلينا عن ذات نفوسهم، ومن طبيعة أمزجتهم، يفعلون ذلك عن عمدٍ أحياناً، ويضطرون إليه اضطراراً أحياناً أخرى، فالتاريخ إذن لا يصور الأحداث الماضية تصويراً مجرداً، وإنما يصورها فيه كثير من الإضافة وفيه كثير من التعقيد»[6]. إذا كان هذا غالب الروايات التاريخية المجردة فكيف بالروايات التاريخية المسيرة

فيها مدحه ومدح علمه. ينظر أخبار النحويين ص٦١.

(١) أبو حاتم هذا الذي يتعصب ضد الكسائي خاصة والكوفيين عامة ويتقدهم كثيراً قال عنه السيرافي: «ولم يكن الحاذق في النحو. قال أبو العباس ولو قدم بغداد لم يقم له منهم أحد. وله كتاب في النحو». أخبار النحويين ص١٠٢. ويذكرون عنه أخباراً قال عنها المبرد: «فرأيت بعض ما ينبغي أن تهجر حلقته له». أخبار النحويين ص١. وينظر في عصبيته: نشأة النحو ص٩٤، والخلاف النحوي ص٣٠٥. والخلاف بين النحويين ص٥٠، ٥٧، ١١٦، والمدارس النحوية لضيف ص١٧٥، والدرس النحوي في بغداد ص٢٠٩. ومناهج الصرفيين ومذاهبهم، ص١٨٤، وتاريخ النحو العربي، د. علي أبو المكارم ص٥٣، ومدخل إلى تاريخ النحو العربي ص٥٣، ودراسة في النحو الكوفي ص٣١١، ومرويات نحاة الكوفة، ص٢٦-٣١.

(٢) أبو زكريا الفراء. د. الأنصاري ص٣٦٧.

(٣) ينظر مثلاً ص٥١، ١٢٠، ١٢١. ١٤٣.

(٤) من تاريخ النحو ص٦٢.

(٥) الخلاف بين النحويين ص٥٣. ص١١٠.

(٦) أبو زكريا الفراء ص١٦٧، نقلاً من مقدمة طه حسين لفصول مختارة من التاريخ.

بـروح التعصـب المذهبـي والإقليمـي.

ثـم تبـع هـؤلاء المتعصبـين مـن أصحـاب الطبقـات -بـكل أسـف وبـدون تمحيـص- مـن جـاء بعدهـم ممـن ألّـف في الرجـال أمثـال القفطـي[1]، والأنبـاري في نزهـة الألبـاء[2]، وياقـوت الحمـوي[3]، والسـيوطي في الاقـتراح وبغيـة الوعـاة[4]، فسـارت وسرت بينهـم هـذه الأخبـار بـلا تمحيـص ولا تحقيـق. «فطالمـا تبينّـا مـن كتـب التراجـم العربيـة في العصـور المتأخـرة عـلى وجـه الخصـوص إيثـاراً لجمـع الأخبـار والتكاثـر بالآثـار عـلى حسـن التـأتي لتحقيـق النصـوص ونقـد مـا تحتـوي عليـه أو تشـير إليـه، بـل هـي لا تخلـو في كثـير مـن الأحيـان مـن شـهوة التزيّـد في الخـبر، والتعلـق بحشـد كل بديـع غريـب»[5]. وبـكل أسـف نجـد أن «الخالـف يتبـع السـالف في كثـير مـن الأحيـان، دون وعـي أو تمحيـص، ولهـذا تفقـد كثـيراً

(١) أكاد أجزم أن هدف القفطي هو جمعُ أكبرِ قدرٍ من الروايات، فدرجة التمحيص عنده متدنية أو منعدمة، فتراه ينقل الرواية بلا سند، أو ينقلها منَ غيرِ الثقات، وتراه يسوق الرواية وما ينقضها، ولا يتردد في إثبات أي حكاية غريبة. انظر في روايته عن أبي زيد الأنصاري حفيد الصحابي الجليل ثابت بن زيد. حيث يقول: «وسرق أصحاب الحديث نعل أبي زيد، فكان إذا جاء أصحاب الشعر والعربية والأخبار رمى بثيابه فلم يتفقدها، وإذا جاء أصحاب الحديث جمعها كلها، وجعلها بين يديه، وقال: ضمّ يا ضمّام، واحذر أن تنام... وكان أبو زيد من أهل العدل والتشيع». ٢/ ٣٣. فانظر كم في هذه الأسطر القليلة مما لا يقبله العقل ولا الواقع.

(٢) ينظر تراجم الكوفيين في نزهة الألباء في مواضع. وميول الأنباري البصرية ظاهرة جداً كشف عنها عدد من الباحثين بالتحليل والتتبع. وهو مع ذلك ليس صاحب تحرٍ وتدقيق في الروايات التاريخية. قال الدكتور أبو المكارم: «ابن الأنباري يصدر الرواية بصيغة تضعف منَ قيمتها، فهو لا يذكر عمن روى، ولا ممن أخذ، وابن الأنباري -فوق هذا كله- ممن لا يتحرزون ولا يحللون، إذ يذكر روايات كثيرة يناقض بعضها بعضاً دون أن يعبأ بتحقيقها... دون تحليل لسند هذه الروايات أو مادتها». مدخل إلى تاريخ النحو العربي ص٥٣. وكشف جميل علوش في كتابه: ابن الأنباري وجهوده في النحو، أخطاء ابن الأنباري وعصبيته ص١٣٤، ٣٦٤، ٣٦٩، ٣٧٧، ٣٨٤.

(٣) وما قيل عن الأنباري وعدم تحريه وتحليله للروايات يقال وزيادة عند ياقوت. ينظر معجم الأدباء ترجمة أبي زيد الأنصاري والكسائي وغيرهما في مثل ١٣/ ١٨٣، ٢/ ٢٩٨.

(٤) لست بحاجة أن أثبت وهن الروايات عند السيوطي وضعف تدقيقه وتساهله، فهو أمر معروف عنه لدى المحققين فهو كما قيل (حاطب ليل).

(٥) أبو علي الفارسي. د. شلبي ص٨٥.

من أهميتها، ولا يبقى لهم من قيمتها -مهما تظاهرت وتضافرت- إلا مقدار ما يظاهر النقل والاقتفاء، فعلينا أن نبحث عن أدلة أخرى»[1] غير مسألة أن فلاناً قالها وتابعه عليه فلانٌ وفلانٌ.

وأنت إذا تأملت فيما جرى بين علماء البصرة والكوفة النحاة الخلّص تجد أنها مناظرات ومحاورات ومناقشات علمية فردية أو جماعية، ومع ذلك لم ينقل عن أحدهم كثيرٌ مما ذكره أصحاب الطبقات والتراجم المتعصبون، فعلماء البصرة انتقدوا نظراءهم من الكوفيين كأي فريقين من العلماء في أي علم وأي عصر تجري بينهما المناقشات وتداول الآراء بشيء من النقد العلمي أحياناً، وبغيره أحياناً. لكنه على أي حال هو نقدٌ يدور في فلك المسائل النحوية وأصول النحو، وليس فيه خروج إلى عبارات التجهيل والتقليل التي نلحظها عند رجال الطبقات[2].

قال الحلواني: «وتقل قيمة هذه النقول العلمية حين نستأنس بآراء بصريين معتدلين، لم تعمهم العصبية ولم تذهب بعقولهم، فقد كان ابن جني يوثق الكسائي ويشهد له بالعقل والنزاهة والثقة، ويقول عنه: وكان هذا الرجل كثيراً في السداد والثقة عند أصحابنا. أما أبو علي الفارسي فقد كان يثق برواية الكسائي ويجعله قرين سيبويه في النقل عن العرب، والاعتداد بما نقل»[3].

وقال المخزومي: «ليس افتعال الأخبار بعزيز على أولئك الدارسين

(١) أبو زكريا الفراء. ص٧٣. وينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، عالم الكتب/ القاهرة، ط الثالثة، ١٩٨٨م. ص٢٣٥، ٢٣٤.

(٢) ينظر في ذلك كثير من محاورات الفريقين ومناظراتهم في مجالس العلماء للزجاجي، ففيه صورة حية لواقعها ومنهجيتها. منها: (مجلس سيبويه مع الكسائي وأصحابه بحضرة الرشيد) ص٩، و(مجلس الكسائي مع يونس) ص٢٠، و (مجلس أبي العباس ثعلب مع المازني) ص٨٢، و(مجلس أبي العباس ثعلب مع أبي العباس المبرد) ص٨٤، ص٨٦، ص٩١، ص٩٤، ص٩٨.

(٣) الخلاف النحوي ص٣١١.

الجمّاعين الذين لم يهمّهم سلامة النص بمقدار ما يهمهم سلامة السند، كالسيوطي وأمثاله الذين تلقوا العلم في عصر كان للدراويش وأصحاب الطرائق شأن كبير فيه. وليس غريباً أن يجوز على الدارسين المتأخرين الذين لم يتحرروا من تأثير ذلك العصر وأوهامه وأساطيره. كصاحب (نشأة النحو) وصاحب (في أصول النحو) وصاحب (مدرسة البصرة النحوية) وأمثالهم الذين لقيت مصنفاتهم رواجاً في مجالس الدرس في العصر الحديث»[1]. فغاية ما يستند إليه أحدهم ويستقوي أن يقول: «كما تقول كتب التراجم»[2]، وكأنه أسند إلى موثوق متجرد متواتر. فهم «آمنوا بالقدماء، ولم يبذلوا في سبيل البحث مجهودا ذاً غناء»[3].

قال جاسم الزبيدي: «إن المعاصرين نقلوا عن القدماء- على تفاوتهم زمناً وعصبية لهذا المذهب أو ذاك- أقوالاً اتخذوها مسلمات من غير أن يتثبتوا منها لا سيما بعد استفحال الصراع بين المذهبين الرئيسين البصري والكوفي»[4].

ولشهرة مؤلفات هؤلاء الباحثين، ولخلو الساحة من الدراسات العميقة المعتمدة على التحليل والتتبع، راجت مقولاتهم في تكريس التعصب بين الدارسين الجدد، فتجد الطلاب والكتّاب في بحوثهم يستلّون من مقولات هؤلاء وكأنها نتيجة صحيحة قررتها أدوات البحث السليمة، و«يأخذون عن أحدهم ويرون فيما يقدمه مادة قريبة المنال تقيهم عن تجشّم المشاق في المصادر المتقدمة التي عنيت بطبقات النحاة ورجالهم»[5]. فمن هنا كان لها

(١) الدرس النحوي في بغداد ص٢١٣.

(٢) دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني الفراء ص ١٤٣.

(٣) مقدمة كتاب المدرسة الكوفية ص و.

(٤) من إشكاليات المصطلح النحوي، د. سعيد جاسم الزبيدي، بحث منشور في مجلة العميد، مجلد٢، عدد٣، ٤، ذو الحجة ١٤٣٣هـ/ تشرين الثاني ٢٠١٢م. ص١٠٨.

(٥) بحث بعنوان: كتاب المدارس النحوية لشوقي ضيف، نقد الدكتور محمد إبراهيم البنا، ص٥٨٥.

الانتشار بين الباحثين مما نراه في البحوث والمقالات المنشورة[1].

إن الاعتماد الكلي والتسليم المطلق لكتب التراجم المتقدمة المتعصبة، ثم بعدها كتب التراجم المتأخرة الجمّاعة الحاشدة لكل غريبٍ ومثيرٍ، ذلك هو الطريق النظري لانتشار التخيّلِ والتصوّرِ الخاطئ وافتعال الشقاق والافتراق بين نحويي البصرة والكوفة، وثمة طريق تطبيقي لذلك، وهو كتب الخلاف النحوي التي ألفها نحويو القرن السادس وما بعده؛ أعني أبا البركات الأنباري ومن بعده، وسيأتي بسط القول فيه. والواقع التاريخي الحقيقي يقضي بتكذيب هذا التضخيم والتفريق وتوسيع الهوة بين الفريقين.

ثالثاً: أن المستند اللغوي يقضي بوحدة النحو العربي في أصوله ومادته:

ما النحو إلا قواعد ومعايير استقيت واشتقت من المدونة اللغوية التي جمعها اللغويون من الفريقين من مصادرها الأصيلة، فالأصل واحد، فطبعي أن يخرج المنتج متحداً، فنحوُ العربيةِ واحدٌ، ولا يليق بها أن يكون لها أنحاءُ متعددةٌ، لأنَّ هذا نقصٌ ونقضٌ للعربية قبل أن يكون نقصاً ونقضاً للكوفيين، وما بين أيدينا من قواعدَ نحوية إنما هي من بناء الفريقين مستقاةً من مصدر واحد، والخلاف ليس كلُّه إقليمياً أو ميلاً للاستقلال، بل هو نابعٌ من طبيعة اللغة وروايتها على ما يصوره الشيخ طنطاوي بأن «أساسَه الأهم من استعمالات العرب لم يسلك اتجاهاً متوحداً معيناً، فالقبائل التي اُعتدّت بها وأُخذت عنها الشواهد مختلفة في كثير من الأساليب، يضم إلى ذلك اضطراب المرويات نفسها وورودها بألوان متغايرة قد تتباعد معانيها في بعض الأحيان... لقد زاد الأمر عن حده، وطفح الكيل أمام النحويين، فلا غرابة أن يختلف النحاة حينئذ في

(١) ينظر مثلاً (القياس النحوي بين البصريين والكوفيين) و(مواضع الخلاف في مسائل القياس بين الكوفيين والبصريين، للباحث: دولة عتروس) و(اتساع الرواية والقياس عند الكوفيين) وآخر بعنوان (السماع بين البصريين والكوفيين، مقارنة في المنهج)، محمد كنتاوي، ص١٤٩. وكتاب (دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني الفراء) على الرغم من تعصبه للكوفيين إلا أنه يردد تهم المتعصبين على الكوفيين ويؤيدها من خلال محاولة الرد عليها فهو يثبتها ثم يحاول ينقضها بضعف ينظر ص٤٠، ٤٦-٤٩، ١٤٣، ٢٩٤، ٣٠١.

أحكامهم لاختلاف التقادير بينهم في الشواهد»[1]. وطنطاوي يحاول أن يوائم بين فكرة المدرسة ومسألة تشعُّب اللغة بأنه: «إذا كان الكسائي رأسَ المدرسة الكوفية، فلا يعني هذا أن نحوَه مغايرٌ كلَّ المغايرة لنحوِ شيوخه من البصريين»[2].

ولا أجد أني بحاجة لأن أطيل في هذه الجزئية إذ هي من الوضوح والثبوت ما يغني عن الإطالة.

رابعاً: عدم تصريح أئمة الفريقين بالأسس المنهجية التي نُسبت إليهم:

جرت العادة على أن أعلامَ المدارس الفكرية ورواداَها يصرِّحون بوضوح وتنظيرٍ بالأصول والأسس التي تقوم عليها مدرستُهم، وهذا ما لحظناه مبكراً في المذاهب الفقهية والأصولية، حيث يمكننا أن نكتشف سمات منهجِ مدرسةِ الأثر من كلام الإمام أحمد بن حنبل وسفيان وغيرهما، وسمات مدرسة الرأي من كلام أبي حنيفة وأبي يوسف وغيرهما. ثم تأتي التطبيقات وتنزيل المسائل على هذه الأصول. وقسْ على ذلك في بقية المدارس الأدبية والفكرية والفلسفية، ثم اللسانية لاحقاً.

أما في الفكر النحوي فلا نجد تصريحاتٍ من أئمة النحو من المذهبين تحدد موقفَهم من السماع ممثلاً بالقراءة القرآنية وأقوال العرب، فلا نجد منهم أسماءَ القبائل التي تُعتمد في الاحتجاج اللغوي والقبائل التي تُرفض. كما لا نجد عندهم تحديداً للكم اللغوي الذي يمكن القياس عليه ليكون معتمداً في بناء القاعدة من عدمه. وغير ذلك، وإنما نجد هذه وأمثالها على لسان المتأخرين والمعاصرين وكأنها استنباط وتتبع واستقراء منهم لما غاب تصريحُ المتقدمين.

(١) نشأة النحو ص١٣٣.

(٢) المصدر السابق ص٣٥٧.

لم يقلْ أحد من الكوفيين بالمنطوق أو بالمفهوم (إننا نعتمد الشاهد الواحد المجهول القائل) أو (إننا نعتمد القبيلة الفلانية والفلانية التي خالطت الأعاجم) أو (نرى القياس على كل شاهد ونتوسع في القياس) أو (نقبل رواية كل ما هبَّ ودبَّ من الرواة)، وغير ذلك من الأصول والأسس التي نسبها إليهم أصحابُ نظرية المدارس بناء على مدخلات غير سليمة. فإذ لم يك ذلك، علمنا أنه مجردُ إلصاقٍ ألصقَه بهم خصومُهم من متعصبي رجال الطبقات، ثم نفخ فيها المستشرقون وبعضُ المتلقين منهم، وهم منه براء، فضلاً عن أن يبتنوا ذلك ويتمثلوه في بحوثهم ومجالسهم العلمية.

خامساً: أن التوافقَ بين علماءِ البلدين هو الأصلُ والأظهرُ، والخلافُ طارئٌ محدودٌ:

إن أبرزَ دليلٍ يتمسّكُ به أصحابُ نظرية المدارس النحوية على ثبوتها وواقعيتها هو استدلالهُم بكثرة الخلافات النحوية بين علماء الفريقين، لدرجة أن أُلّفت فيها المؤلفات وتشعبت بها الطرق.

والواقع أن هؤلاء القائلين بالنظرية ومِن قبلهم أصحابُ كتبِ الخلاف قد بالغوا في تصوير حجم هذا الخلاف وجعلِه كأنه هو الأصل في النحو العربي، وأنه نحوٌ قائمٌ على الخلاف والشقاق، لا يقرّ أهلُه على رأي، ولا تسلم منه صورةٌ للاستعمال، بما صوَّره أحدُهم بقوله: «قد شغف القومُ بالخلاف وثوران المِراء بينهم فيما جلّ من العلم وما دقّ... ولقد مني هذا الفن من بين الفنون قديماً وحديثاً بكثرة الأقوال وتضارب الآراء... فتكاثرت الأقوالُ حتى تقابلت وتناقضت، وحُقَّ لك أن تقولَ ما تقول لأنه قد قيل»[1]. وما هذه الدعوى الجانحة إلا ليستقيم لهم أمر التفريق بين المدرستين.

(١) نشأة النحو ص ١٣١-١٣٣.

قال المستشرق بروكلمان: «ولعل المتأخرين الذين صنّفوا كتباً في الخلاف بين المدرستين، هم الذين غلوا في تجسيم التناقض وتوسيع هوة الخلاف بين المذهبين، فزادوا كثيراً فيما رووا من ذلك، ونسبوا إلى شيوخ الكوفة بعضَ ما دارَ بين رجال البصرة أنفسِهم من خلاف»[1].

وقال: «الذي يظهر لنا أن المنافسات بين علماء هاتين المدرستين قد بُولغَ فيها إلى حدٍّ لا مبرر له»[2].

وقال إبراهيم الشمسان: «فليس لنا مدارسُ نحوية، بل لنا نحوٌ عربي واحد، وإن تعددت أقوالُ علمائه، واختلفت مذاهبُهم، وإنَّ ما يتفقون عليه أكثرُ مما يختلفون فيه، وإنَّ ما يتفقون عليه أهم مما يختلفون فيه. فهم اختلفوا في مسائلَ ذواتِ العدد، واختلفوا في فروعٍ لا أصولٍ، ولا يحقُّ لنا الزعمُ بوجود مدرسة كوفية تختلف عن المدرسة البصرية، وعلماءُ المصرين البصرةِ والكوفةِ متفقون على النظرية المفسرة لظاهرة التصرف الإعرابي، وهي نظرية العمل. ومتفقون على نظرية العلاقات التركيبية وهي نظرية النظم، وهم متفقون في نظرية التحولات وهي نظرية الأصل والفرع، قد يختلفون في فرعية نوع العامل: ألفظيٌّ هو أم معنوي، وقد يختلفون في جوازِ تقديم الفاعلِ على فعله، والخبرِ على المبتدأ، وقد يختلفون في ألفاظ بعض المصطلحات اختلافاً لا يخلُّ بمفاهيمها. قد يختلفون في تفسير بعض الظواهر، ولكن هذا الاختلاف واقعٌ بين علماء المصر الواحد، فقد يخالف البصريُّ البصريَّ، والكوفيُّ الكوفيَّ»[3].

(١) ينظر كتابه تاريخ الأدب العربي٢/ ٥٢٢.

(٢) الخلاف بين النحويين ص٤٦٨. نقلاً عن تاريخ الشعوب الإسلامية ٢/ ٢٨، وعلق د. الطويل: «ومعنى هذا بلغة الإحصاء والأرقام أن أكثر من نصف المسائل الخلافية أو ما يقرب من ثلثيها لم يفد الدراسات النحوية في شيء، وكل ما وراءه ثروة عقلية فحسب». ص٥٠٢. ودروس في المذاهب ص١١٠.

(٣) في مقال في بعنوان: (ليس لنا مدارس نحوية)، صحيفة الجزيرة السعودية السبت ٢٧ إبريل ٢٠١٩م. وينظر أصول النحو الكوفي في ضوء معاني القرآن، محمد رباع ٢/ ٤٠٨. والخلاف بين النحويين ص٥٠١. المصطلح النحوي، القوزي. ص١٦٤.

سادساً: أن الخلاف المذكور واقعٌ بين أفراد العلماء أكثرَ من وقوعه بين مجموع الفريقين:

إن ما نراه من اختلاف بين علماء المصرين ومناظرات ومحاجات ومغالطات في المجالس العلمية وبلاط الخلفاء والوزراء أو المساجد أو غيرها، -كما حدث بين سيبويه والكسائي في المسألة الزنبورية والمناظرة الشهيرة- كلُّ ذلك لا يدل على أن أطرافه يمثِّلون فريقين أو معسكرين متقابلين بمنهجين مختلفين وأصولٍ متباينة، بل «إن الأمر لا يعدو أن يكون منافسةً بين عالِمين، وقد حدث مثلُه بين بصريَّين من بلدٍ واحد ومذهبٍ واحد... والمناظرات كانت كثيرة بين أصحاب المذهب الواحد كثرتها بين أصحاب المذهبين المختلفين»[1]. وفي نهاية الأمر «أن الاختلاف بين البصريين والكوفيين كالاختلاف بين بصري وبصري، وبين كوفي وكوفي في بعض الأحيان. لقد وافق جماعة من البصريين الكوفيين في بعض مسائلهم كما وافق غير واحد من الكوفيين البصريين فيما ذهبوا إليه»[2].

يقول جميل علوش -وهو أحد المتحاملين على الكوفيين- يقول بعد تحليل كتاب الإنصاف بدقة: «فهذه بضع مسائل اختلف فيها إمامان كبيران من أئمة الكوفيين. وقد تطول القائمة إذا رحنا نتتبع نقاطَ الاختلاف بينهما وانتقاصها، وليست هذه الظاهرة منحصرة في أئمة الكوفيين، بل هي منتشرة بين أئمة البصريين أيضاً، فليست هناك قاعدة أجمع عليها نحاة البصرة وتوارد على معارضتها نحاة الكوفة، أو قال بها الآخرون جميعاً، وعارضها الأولون جميعاً، بل كثيراً ما نجد العالم الواحد من أهل الكوفة مثلاً يذهب إلى أحكام يوافق فيها مذهب خصومه، ويخالف أهل مصره، وطالما تجد هذه الظاهرة في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) لابن الأنباري وفي كتب النحو الأخرى»[3].

(١) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، الحلواني ص٣٢.

(٢) المدارس النحوية: أسطورة وواقع. د. السامرائي ص٧. وينظر الاتجاهات البصرية عند الكسائي، د. جابر البراجة، ص٥. وأبو زكريا الفراء. ص٣٧٢، ٣٧٧.

(٣) ابن الأنباري ص٢٣٩-٢٤٠.

والمتتبع لحال المبرد يجد شدةَ مخالفته لسيبويه كما في كتبه وكتب غيره، كما أن المازني البصري كان يخطِّئ سيبويه والأصمعي في بعض المسائل، ويلتقي مع رأي الكوفيين، فضلاً عن الأخفش وشهرة مخالفته قومه البصريين وموافقته للكوفيين[1].

سابعاً: أن نسبة المسائل الخلافية في كتب الخلاف مشكوك في ثبوتها:

إن أهمَّ مصدرٍ للقائلين بالنظرية هو كتبُ الخلاف النحوي التي صنفت الآراء النحوية منسوبةً على شكل فريقين، فأظهرت كلَّ فريق بتوجهٍ مختلف يمثِّل بلدا غير بلد الآخر[2]، فتكون بذلك -في نظري- هي التي أسَّست عملياً لنظرية المدارس النحوية وافتراق المنهجين «حيث أخذ الخلاف النحوي بُعداً آخر عندما أصبح التأليف في مسائل الخلاف يضمُّ كتباً»[3] وبالأخص عند الأنباري حينما جعل المسائل النحوية بين فريقين متقابلين بل معسكرين متضادين، وساق لكلٍّ واحد منهما من الحجاج ما يوحي بأنها فعلاً صادرة من مدرسة ذات منهج مختلف.

ولقد توصَّل المستشرق فايل وهو محقق كتاب الإنصاف للأنباري بعد إمعان طويل وتأنٍّ في مسائل الكتاب إلى أن الأنباري لم يكن دارساً محايداً يتوخّى الإنصافَ حقاً كما زعم، «ولكنه دارسٌ متعصبٌ شديدُ النكير على خصومه»[4]، وقال: «من الممكن إثبات أن الدعاوى التي نسبت إلى الكوفيين، والأدلة عليها في كثير من المسائل

(١) ينظر كتاب الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، الحلواني ص٤٩.

(٢) لقد كان أثر كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري جليا في الدارسين سواء المتحاملين على الكوفيين أو المناصرين لهم في تحديد سمات المنهج الكوفي، فقامت دراساتهم ونتائجها بناء على تحليل هذا الكتاب والتمثيل بما فيه؛ لأنهم يرونه بما عبر عنه الدكتور الطويل بأنه «أشمل الكتب التي أُلِّفت خصيصاً لبحث مسائل الخلاف... وأقوم وأعدل الكتب التي تناولت الخلاف كما أن صاحبه يعد خير باحث عن الخلاف بعد عهد المدرستين، ويكاد أن يكون أول كتاب وصل لنا من الكتب الباحثة عن الخلاف» الخلاف بين النحويين ص٢٤٢.

(٣) دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني الفراء ص٣١٥.

(٤) الدرس النحوي في بغداد ص١٩٨.

لم يقل بها الفراءُ ولا أصحابُه، بل هي صادرةٌ عن الأخفش والمبرد، ولا يمكن الاعتماد في ذلك على ابن الأنباري الذي كان كلُّ اهتمامه هو تصوير تناقض الأسس والمبادئ، وإذا كان – أحياناً- يذكر أسماء هاتين الفرقتين النحويتين فإنه من ناحية أخرى كثيراً ما يذكر الآراء مجردة عن أصحابها على أنها كوفية، ومن هنا لا يجوز أخذ مسائل الخلاف المئة والإحدى والعشرين على أنها مسائل خلافية صحيحة قديمة تمثل اختلاف آراء سيبويه والفراء بوجهٍ خاص»[1].

بل إنّ محمد خير الحلواني يذهب أبعد من ذلك حيث يرى أن «كثيراً من المسائل التي أوهمنا الرجل أنها خلاف بين نحاة البلدين ليست من الخلاف في شيء، وإنما هي وَهَمٌ نقله أبو البركات عن شيوخه، وتدل كتب الكوفيين التي طبعت والتي لا تزال مخطوطة على خلاف ما ينسبه إليهم الرجل، كما تبين -في تلفيق الإنصاف- أن المذهبين سواء في تحكيم الأصول المنطقية، فهما لا يختلفان في هذه الأصول كبيراً، ولكنهما يختلفان في تطبيقها كثرة وقلة»[2]. و«أن أكثر ما نقله من آثار نحاة الكوفة إنما نقله عن نحاة البصرة»[3].

وليس الحلوانيُّ وحدَه في تتبع مسائل الإنصاف وبيان الخلل فيها، فقد شكّ أكثرُ من واحدٍ من الدارسين في ثبوت نسبة مسائل الإنصاف إلى الكوفيين[4]. وآخرون يرون أنه «اتبع طريقة التعميم في كتابه الإنصاف، فأخذ ينسب الآراء الخاصة بالفراء إلى الكوفيين بعامة»[5].

(١) المصدر السابق ص١٩٨، نقلاً من مقدمة الإنصاف في مسائل الخلاف، وقد بحثت عن الكتاب فلم أهتد إليه.

(٢) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، الحلواني ص٥.

(٣) الخلاف النحوي ص١٤١. وينظر ص١٦١، ٤٣٤.

(٤) ينظر كتاب دراسة في النحو الكوفي، ص٤٣٤. ٤٠٦. والخلاف النحوي لطنطاوي ص٢٣٨، ٣١٩، ٣٥٣، ٤٣٧، ونشأة النحو له ص١٣٥، ودروس في المذاهب النحوية. ص١١٠. والقياس النحوي للزبيدي ص٦١، و١٧٨، وبحث أصول النحو الكوفي في ضوء معاني القرآن ص٤١٠، وثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين ص٤٢. وابن الأنباري وجهوده في النحو، ص ٣٨٤، ١٣٤.

(٥) أبو زكريا الفراء ص٥٠٢. وينظر ص٤١٢. والخلاف النحوي ص ٢٧٨.

يقول محمد رباع: «إن الدراسات المحدثة المبكرة، لدى العرب والمستشرقين على السواء، قد أخذت بتنظير القدماء وبما في كتاب الإنصاف، ولم يُتح لها أن تقف على مؤلفات الكوفيين، فأقرّت تلكم السمات وروجت لها، وقد أثّر فكرُ هذه المرحلة في الدراسات الحديثة تأثيراً فاعلاً»[1].

ثامناً: عدم اطراد السمات المنهجية المنسوبة للمدرستين:

إن أهمَّ هذه الأسس التي رسموها فارقةً بين الفريقين موقفُهما من السماع الذي هو أولُ الأصول النحوية، فالدراساتُ القديمة والحديثة متظاهرةٌ على أن البصريين أضبطُ في السماع وأوثق، بتحديد مصادر تلقيه وقبوله، واشتراط عدم الجهالة والوفرة، وكل ما يضبطه ويحميه من الضعف والانتحال، حتى وصل بهم الأمر إلى موقف متشدد من القراءات القرآنية، وتخطئة العرب، إن عجزوا عن حمل المسموع المخالف بتأويل أو ضرورة. في حين أنهم وصفوا الكوفيين بالتساهل في السماع والتحلل من كلِّ قيدٍ وشرطٍ فيه، فتشبثوا بما رفضه البصريون، وقبلوه وقاسوا عليه من مجهول القائل والبيت الفَرْد وغير ذلك. وربما جعل بعضُهم هذا النهج من الكوفيين احتراماً للمسموع وتوافقاً مع الواقع اللغوي.

والحقيقة أن كلَّ ما ذكروه من هذه الأسس لا يطّرد اطراداً مستمراً في نتاج كلِّ فريق، بل نجد التماثل والتشابه الكبير بين الفريقين، ونجد التخلّف المتكرر والتخالف البيّن عند أفراد الفريق الواحد، فكل ما وُصف به أحد الفريقين من سمات نجدها متوافرة لدى الفريق الآخر أفرادا أو جماعة.

فإذا ما جئنا إلى معايير قبول اللغات عن العرب رأينا أن الكوفيين قد رفضوا لغات وردت عن العرب في «مواقف متشددة من حيث قبول كلام العرب، وأنهم

(١) أصول النحو الكوفي في ضوء معاني القرآن: مراجعة توصيفها، أو إعادة تأسيسها، محمد رباع، ص٤٠٩.

قد غلّطوا بعضهم شاعراً كان أو ناثراً، وقد استهجنوا بعض اللغات، واستبشعوا أخرى، ومنها لغة تلقاها البصريون بالقبول»[1].

في حين نجد أن أئمة البصرة الأعلام قد انتقد بعضُهم بعضاً بما عيب على الكوفيين؛ ففي أحد المواضع التي اعترض فيها أبو العباس المبرد على سيبويه وانتقده فيها استشهاده «ببيت موضوع محدث»[2].

يقول حسن هنداوي: «أضف إلى ذلك أن الفارابي قد أطلق القول، ولم يقيده فادعى أنه (لم يؤخذ عن حضري قط). وهذا قول انفرد به، وهو مخالف لما عليه العمل عند المتقدمين، فقد امتلأت كتبهم بأشعار الشعراء الذين أقاموا في الحواضر، وقد ذكرنا فيما سبق أن مقياس النحاة في ذلك هو الفصاحة وليس البداوة أو التحضر»[3].

أما عن جهالة القائل فليست قصراً على الكوفيين، «فكثير في كتاب سيبويه، كقوله (سمعنا العرب الفصحاء) و(سمعت من يوثق بعربيته من العرب) و(من العرب الموثوق بهم) و(سمعناه ممن ترضى عربيته)، لكنه لم يلتزم بتوثيق

(١) الكوفيون. د. الحموز ص٢٣. وينظر: مرويات نحاة الكوفة. د. المطرودي ص١٢٥ وما بعدها أمثلة وشواهد كثيرة جداً من ذلك. وينظر ص٢٨٢-٢٩٣، لغات وشواهد ردها الكوفيون وتمسك بها البصريون.

(٢) المقتضب٢/ ١١٦، ١١٧. وقال ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه: «وقد زعم قوم أن أبا يحيى اللاحقي حكى أن سيبويه سأله عن شاهد في إعمال (فَعِل) فعمل له البيت. وإذا حكى أبو يحيى مثل هذا عن نفسه، ورضي أن يخبر أنه قليل الأمانة وأنه قد أؤتمن على الرواية الصحيحة فخان، لم يكن مثله يُقبل قوله ويُعترض به على ما قد أثبته سيبويه. وهذا الرجل أحب أن يتجمل بأن سيبويه سأله عن شيء، فخبر عن نفسه بأنه فعل ما يبطل الجمال، ويثبت عليه عار الأبد. ومن كانت هذه صورته بعُد أن يسأله سيبويه عن شيء»١/ ٤٠٩، ٤١٠. قلت: وما ذكره ابن السيرافي عن قبح صنيع الرجل وخيانته الأمانة فصحيح، وأما استبعاد أن يسأله سيبويه وحالته هذه فغير متوجه؛ لأن سيبويه لا يعلم ما في الصدور. والذي نقل حكاية اللاحقي عنه هو أبو عثمان المازني كما في خزانة الأدب للبغدادي ٣/ ٤٥٦-٤٥٨. وينظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٦، وكتاب: المبرد، حياته وآثاره ومنهجه من خلال كتاب المقتضب، د. جمعة المبروك عون، معهد الإنماء العربي-بيروت، ط١/ ١٩٨٨م. ص١١٠. وكتاب العربية، يوهان فك ص٦١.

(٣) مناهج الصرفيين ومذاهبهم، د. حسن هنداوي ص١٧٤.

من يروي عنهم من العرب في المواضع كافة، وكان يكتفي بالتصريح بأنه سمع ذلك من العرب،»[1]، كما أن «الشواهد الشعرية كثيرة، فقد قالوا إن فيه ألفاً وخمسين بيتاً، غير أنه لم يعن -رحمه الله- بنسبة الشعر المذكور إلى قائليه في كثير من الشواهد سواء ما استشهد به العلماء الحاكي عنهم أو ما استشهد به هو، لأن بعض الشعر قد روي لشاعرين أو أكثر، وبعضه قديم لا يعرف قائله، فاعتمد على شيوخه فيما استشهدوا به، ونسب الإنشاد إليهم، وإلى نفسه فيما سمعه بأذنه. ولم يتخذ أحد من العلماء إغفاله للنسبة سبيلاً للطعن عليه»[2]. غير أن المبرد لم يتقبلها، بل انتقد سيبويه وغيره في أحد المواضع باستدلالهم ببيت، وقال: «وأما هذا البيت الأخير، فليس بمعروف، على أنه في كتاب سيبويه[3] على ما ذكرت لك»[4].

وذكر السيرافي وغيره عدة مواضع من هذا الانتقاد فيما بين البصريين أنفسهم[5].

بل نقل عليُّ بن سليمان الأخفش الأصغر عن المبرد قوله عن أحد الشواهد: «هذا شيءٌ يصنعه النحويون ليعرفوك كيف مجراه متى وقع في الشعر... قال: فسألته عن الرواية الأولى فذكر أن النحويين صنعوها، ولهذا نظائر ليس هذا موضع شرحها»[6].

---

(١) ينظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم، ص١٩٠.

(٢) نشأة النحو ص٧١. وينظر ص٧٩. وينظر كتاب: هشام بن معاوية الضرير، حياته. آراؤه. منهجه. د. تركي بن سهو العتيبي، ط الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٩٥م. ص٣٦٤.

(٣) ينظر الكتاب٣/ ٨.

(٤) المقتضب٢/ ١٣٢-١٣٣.

(٥) ينظر شرح كتاب سيبويه، تأليف أبي سعيد السيرافي، مخطوطة دار الكتب القومية، القاهرة. رقم ١٣٧نحو ش. ٣/ ٤٥. وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣١٧. وينظر ٢/ ١٩٣.

(٦) النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري. ت: د. محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق -بيروت- ط الأولى ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.ص ٣٠- ٣٢. والقياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات للفارسي، د. منى إلياس، دار الفكر-دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ. ص ٨٨. ٩٢. وينظر تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان، المعروف بالأعلم الشنتمري، ت. د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة -بيروت ط الثانية ١٤١٥هـ. ص٣٤٣.

وقد اعترض ابن هشام على من يردّ الاحتجاج بالشاهد من الثقة المجهول بقوله: «ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه فإن فيه ألف بيت قد عُرف قائلوها، وخمسين مجهولة القائلين»[1].

وجميع النحاة إذا مروا على أحد هذه الأبيات رددوا «والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل»[2].

ومن ذلك تحديد موقف الفريقين من القراءات القرآنية، فيذكر أهل نظرية المدارس أن البصريين رفضوا قراءات متواترة صحيحة. بخلاف الكوفيين الذين تلقوا بالقبول القراءات على اختلاف درجاتها.

والواقع على غير ما قالوا، وليس على إطلاقه، بل ثبت خلاف ذلك بما تصوره خديجة الحديثي بقولها: «الذي صح وثبت بمراجعتي للقراءات التي اتُّهم البصريون بتخطئتها أو الطعن فيها - في كتاب سيبويه ممثل النحو البصري، ومعاني القرآن ممثل آراء الكوفيين ونحوهم، ما أثار دهشتي، وذلك أن أول تخطئة وطعن وجّه إلى هذه القراءات كان صادراً عن الكسائي شيخ القراء والنحاة الكوفيين، وتابعه تلميذه الفراء الذي انصرف إلى العمل القرآني فجسّر النحاة الذين عاصروه أو جاؤوا بعده على تخطئة القراء والطعن في القراءات ابتداء من المازني والمبرد وابن جني الذين اقتدوا بهذين الشيخين الكوفيين»[3].

أما في الأصل الثاني وهو القياس فإنك ترى الكفة راجحة - عند القائلين بالنظرية - للبصريين؛ بتمجيد قياسهم، وأنهم مدرسة القياس المنضبط الأركان المبني على الأكثر الشائع، وأن قياس الكوفيين ضعيف

(١) الاقتراح ص١٢٧. وينظر ص١٠١. ينظر خزانة الأدب ١/ ١٧.

(٢) الخزانة للبغدادي٥/ ١٢٩. وينظر الخلاف بين النحويين ص١٣٤. وقد علق المؤلف في حاشية رقم ٤ بقوله: «في بحث للدكتور رمضان عبد التواب نشرته مجلة المجمع اللغوي بدمشق أثبت أن الأبيات المجهولة في كتاب سيبويه بلغت نحو ثلاثمائة شاهد. فماذا لو أخذنا برأي الأنباري». ينظر كتابه: بحوث ومقالات في اللغة، عبد التواب ص١٢٩.

(٣) المدارس النحوية، ص٧٧. وينظر ص١٣٩-١٤٢، ١٧٧.

غير منتظم، ومشوش غير منضبط، لأنهم يقيسون على الشاهد الواحد والشاذ والنادر.

والحق أن ذلك، وإن كان من الشهرة ما يجعل دفعه صعباً لسعة شيوعه في الدراسات، فإنه يكفي من بطلانه أنه قد بني على أساس هشٍّ بلا سند من الواقع، فلم يقم أحدٌ من هؤلاء على إثبات ذلك بدراسة تحليلية تتبعية في إرث الكوفيين يطلعنا بالكمِّ والكيف صحةَ ما زعموا. بل كلُّ مستندهم مقولةٌ قالها متقدِّمٌ متعصب تلقفها متأخرٌ متسرّعٌ.

إذ إنّ الكوفيين يملكون معايير معتبرة واضحة، يعرفون بها ما يمكن أن يكون أصلاً يقاس عليه وما لا يصلح. فهذا الفراء «يروي مقولتين للكسائي تحدان قيمة النادر والقليل، قال الفراء: وكان الكسائي يعيب قولهم: (فلتفرحوا)؛ لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً. وقال عن النادر: وكان الكسائي يقول: هما مفعل نادران لا يقاس عليهما، وقد ذهب مذهباً»[1].

وقد أحصى الباحث الرباع جملة من الأحكام التقويمية الدالة على الكمِّ في كتاب الفراء وساق عدداً كبيراً منها بشواهدها، مثل مصطلحات القليل والنادر والشاذ وما يماثلها مما يدل على وضوح المعايير لدى الفراء وغيره من الكوفيين[2].

وبعد جولة وتحليل لكتب النحويين يصل حسن هنداوي إلى خلاصة مفادها أن «كل هذه الأمثلة نستطيع أن نقول مطمئنين: إن إطلاق القول بأن الكوفيين يقيسون على الشاذ حتى (لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز

(١) ينظر معاني القرآن،لأبي زكريا الفراء ت: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، عالم الكتب بيروت، ط الثانية١٩٨٠م. ١/ ٤٩٦. وأبو زكريا الفراء. د. الأنصاري ص٣٧٨.

(٢) أصول النحو الكوفي في ضوء معاني القرآن ص٤١٦ وما بعدها، وينظر المعيارية عند الكوفيين في الحكم على المسموع ص٢٥، ٢٦، والقياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ص٢٦٦، ٢٦٧. وأبو زكريا الفراء ص٥١٧- ٥١٨.

شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا، وبوّبوا عليه)، وأن الكسائي (كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلاً، ويقيس عليه) نقول: إن إطلاق هذا القول فيه تجوّز كبير. وإذا تنبهنا إلى أن صاحب القول الثاني هو ابن درستويه، اتضح لنا سرُّ هذا الطعن في الكسائي، فابن درستويه بصريٌ[1]، والكسائي شيخُ مدرسةِ الكوفة. وقد حشدنا هذه الأمثلة لكي لا يعترض علينا بقلة الشواهد في هذه القضية... ولو تتبعنا الشواهد في النحو والتصريف واللغة لاجتمع عندنا ثروة ضخمة مما جعله الكوفيون شاذاً لا يقاس عليه»[2].

وقال إبراهيم أنيس: «أما الكوفيون فيقال لنا دائماً إنهم لم يترددوا في وضع الحكم اللغوي على أساس الشاهد الواحد أو الشاهدين، نرى مثل هذا الكلام في كثير من كتب اللغويين، ولا سيما المتأخرين منهم فندهش...؛ لأننا لا نتصور أن الكوفيين كانوا من الغفلة بحيث يجدون أمامهم مجموعة من الشواهد كثيرة، وأخرى قليلة، فيضعون القاعدة على هذه وعلى تلك، ولا يعقل أن هذا كان مسلكهم، والذين نقلوا لنا هذا الزعم كانوا يدركون أننا فقدنا معظم كلام الكوفيين في المسائل اللغوية»[3].

أما عن قياس البصريين فيقول ناصر الأسد: «ونحب أن نشير إلى أن هذا المنهج الذي اتبعه الكوفيون بعدُ، كان موجوداً في البصرة، مع وجود المذهب الثاني»[4].

---

(١) بل «يتعصب للبصريين عصبية شديدة» الفهرست ص٤٨. ينظر: أبو علي الفارسي ص١٧٥.

(٢) كتاب مناهج الصرفيين ومذاهبهم، د. حسن هنداوي ص٢٥٨-٢٥٩. وابن الأنباري وجهوده في النحو، ص٢٧٩. وظاهرة التأويل في الدرس النحوي. د. عبدالله الخثران. ص٤٢.

(٣) من أسرار اللغة. د. إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية -القاهرة- ط الثالثة ١٩٦٦م. ص٢٦. وينظر أصول النحو الكوفي، د. رباع ص٤٠٩، ومرويات نحاة الكوفة ص١٢٨.

(٤) مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية. د. ناصر الدين الأسد. دار الجيل-بيروت. ط الثامنة. ١٩٩٦م. ص ٤٢٦، وينظر الخلاف بين النحويين، ص٤٦٧.

وأثبت أحمد مختار عمر: «أن البصريين قد خالفوا أصلَهم في القياس على الكثير، وتركِ القليل، وذلك في مسائل متعددة من مسائل النحو، فنراهم تارة يمتنعون عن القياس على الكثير وتارة يقيسون على المثال الواحد»[1]. وساق عدة أمثلة على ذلك.

أما عن ظاهرة التأويل وصرف الشواهد عن ظواهرها، فليس صحيحاً ما يذكره أهلُ نظرية المدارس من كثرته عند البصريين وقلته عند الكوفيين، وأن الكوفيين يأخذون دائماً بالظاهر القريب ولا يتعسفون في التأويلات، وليس ذلك على إطلاقه، بل ثبت عند الكوفيين ما ثبت عند البصريين من ذلك[2].

بعد ذلك ندرك أن هذه الأصول التي وضعها أهل نظرية المدارس النحوية للمدرستين والسمات التي حاولوا التفريق بها بينهما غير منضبطة بدرجة تكفي لإثبات الوضوح والمنهجية لدى الفريقين لدرجة نستطيع وصفها بالمدارس.

ولا ينفك أصحاب نظرية المدارس أن يعترفوا بهذا الخلل الكبير في عدم انتظام السمات التي زعموها لدى الفريقين في حيرة بما يصورها عبدالرحمن السيد صاحب كتاب (المدرسة البصرية) بقوله: «إن المتتبعَ لآراء كلٍّ من المدرستين، الباحثَ في أقيستهم التي وضعوها، وأصولهم التي ارتضوها، لا يلبث أن يقف أمام بعض المسائل حائراً متأملاً؛ لما يجده فيها من مناقضةٍ لما قالوا، وتعارضٍ مع ما ذهبوا إليه»[3]، ثم يسوق في صفحات أمثلة من الفريقين على هذا التناقض والتعارض المؤدي للحيرة، ويعقب بقوله: «إنها

(١) البحث اللغوي عند العرب، ص١٤١. وينظر: القياس النحوي. د. خالد حسين أبو عمشة. بحث منشور في جامع الكتب الإسلامية المجلد ١. ص١٩.
(٢) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي. د. عبدالله الخثران. ص٤٦.
(٣) مدرسة البصرة النحوية، ص٢٠٣.

مسألة قوانين توضع، وأصول تتبع، فإما أن تصح هذه القوانين، وأن يحسن تطبيقها، وإما أن تكون قوانين قاصرة فاسدة، أو أن يكون التطبيق باطلاً خاطئاً، وأعتقد أن الثاني هنا هو الصحيح»[1].

هذه بعض أدلة بطلان نظرية تصنيف الإرث النحوي على مدارس نحوية كما هو السائد في الدراسات والتدريس والبحوث المعاصرة، عرضتها بشيء من المناقشة بما يسمح به المقام وطبيعة هذا البحث. وما ذاك إلا لما لمست لها من آثار غير جيدة على رسم واقع النحو والنحاة لدى المتعلمين، والتصور الذهني عن النحو العربي مما أحاول ذكر بعضه في المبحث الآتي.

(١) المصدر السابق ص٢١٢، ٢١٣. ٢١٤. ٢٣١-٢٣٦.

المبحث الثالث:

الأثر السلبي لنظرية المدارس النحوية في الدرس النحوي:

لم يكن رفضي ورفضُ قلّةٍ من الباحثين قبلي لنظرية تقسيم الفكر النحوي إلى مدارس فقط لتوافر الأدلة على بطلانها وعدم واقعيتها مما ذكرته في المبحث السابق، وأنها مجردُ تقليدٍ واستنساخٍ غيرِ سليمٍ من الدراسات الأخرى، وإنما يضاف إلى فسادها فسادُ أثرِها في واقع الدرس والدارسين على حسب رصدي لعدة آثار سلبية في الدرس النحوي. منها:

- أنَّ هذه النظرية بدعةٌ حادثةٌ في تاريخنا النحوي واللغوي، فقد قامت من أساسها على التبعية الفكرية للغرب، وهي مجرد محضِ تقليدٍ وافدٍ، لم يكن علمُ العربية والنحو بحاجةٍ إليه؛ إذ هو العلم الرصين الأصيل الذي بُني بسواعدِ أئمتنا وأفكارهم وعقولهم منذ القرون الأولى، فهي تشي بأن النحو العربي قائم على التقليد لا الأصالة والذاتية.

يعرض إبراهيم السامرائي الأصل التاريخي للمدرسة ومصدر مجيئيه بقوله: «حلا للدارسين في عصرنا كلمة (المدرسة) فذهبوا بها مذهباً قد لا يرضي العلم. إنّ هذه الكلمةَ العربية قد عرفناها كلمةً تاريخية استعملها المسلمون في عصور حضارتهم؛ فكان من ذلك المدرسة النظامية في بغداد، فالمدارسُ النظامية في أمصارٍ أخرى، والمدرسةُ المستنصرية، ومدارسُ بلاد الشام، ومدارسُ مصر، والمدارس الأخرى في سائر البلاد الإسلامية. وهذه المدارس مدارسُ حقيقة ينتسب إليها طلاب العلم فيدرسون العلوم المختلفة. ثم جاء العصر الحديث فصار العرب يتطلعون إلى ما عند الغربيين من علوم ومعارف، وقد وجدوا أن الغربيين تجاوزوا في استعمال (المدرسة) المألوف المعروف فكانت لديهم مثلاً: الكلاسيكية في الأدب والفن، والمدرسة الرومانتيكية، والمدرسة الرمزية، والمدرسة الطبيعية، وغير هذا. وتعني هذه المدارس الغربية ما نعنيه نحن بكلمة (مذاهب)

كمذاهب الفقه الإسلامي المعروفة نحو مذهب الإمام أبي حنيفة ومذهب الإمام الشافعي وسائر مذاهب السنة ومذاهب الشيعة كالمذهب الجعفري، ولكل مذهب من هذه المذاهب طريقة خاصة تقوم على نظر خاص ودلائل خاصة... والأخذ عن الغربيين في عصرنا طريفٌ وممتع، وقد نندفع في هذا الأخذ بحق وبغير حق حرصاً على الاستجابة إلى العصر بحجة (المعاصرة) واحترازاً من أن يوصم الدارس بالجمود والرجعية ونحو ذلك. وهذا النوع من (التلقي) قد يحمل الضيم على العلم»[1].

وتقرر خديجة الحديثي أن مفهوم المدرسة النحوية قد جاء عن طريق المستشرقين حيث إنهم «أول من نبّه إلى ذلك وتبعهم العرب»[2].

(١) بحث: ألنا مدارس نحوية ؟ د. إبراهيم السامرائي، ص٧. ويرى أحمد مجدي قطب: نقلاً من خديجة الحديثي: «أن المستشرق الألماني جوتولد فايل (١٨٨٢-١٩٦٠م) هو أول من أطلق اسم (المدرسة) على المذهب البصري والمذهب الكوفي، وأن بروكلمان (١٨٦٨-١٩٥٦م) تبعه في ذلك، ولعل العكس هو الصحيح، والحق أن كليهما مسبوق بجوستاف فلوجل (١٨٠٢-١٨٧٠م) الذي ألف كتاباً باسم (المدارس النحوية عند العرب) باللغة الألمانية، وهو لا يزال من المراجع المعتمدة عند المستشرقين والمستعربين على الرغم من قدم صدوره عام (١٨٦٢م)». المدارس النحوية، بحث تأصيلي، ص٦. كما كشف عن التأثر عند العرب وأن «أحمد أمين كان من أسبق العرب إلى هذا الاستعمال، كما في كتابه الشهير (ضحى الإسلام) وقد جرى على هذا جماعة من العلماء المعاصرين في تسمية بحوثهم ومؤلفاتهم، فمن ذلك:

- (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو) للدكتور مهدي المخزومي ولعله أول بحث عربي جامعي يعنون باسم (مدرسة) نحوية.
- (مدرسة البصرة النحوية – نشأتها وتطورها) للدكتور عبدالرحمن السيد.
- (المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة) للدكتور عبدالعال سالم مكرم.
- (المدرسة البغدادية في تاريخ النحو) للدكتور محمود حسني محمود.

وقد حمل عدد من المؤلفات اسم (المدارس النحوية) من غير اختصاص بمدرسة بعينها ككتاب الدكتور شوقي ضيف، وكتاب الدكتورة خديجة الحديثي». المدارس النحوية، بحث تأصيلي، أحمد مجدي قطب. ص٥، ٦.

(٢) المدارس النحوية، ص٥، ١٣. والدرس النحوي في بغداد. ص٨.

ويكشف الدناع عن التقليد والاستنساخ في المسمى بقوله: «نخرج من ذلك أن مصطلح (مدرسة) كان حديث النشأة، ولعله كان تقليداً لتلك المدارس اليونانية التي كانت تسمى بأسماء بعض الأقاليم والمدن مثل: مدرسة الأسكندرية، ومدرسة ميغارا، ومدرسة سيرين -برقة»[1].

وإذ رفضنا هذه التبعية فإننا لا نسد باب الانتفاع مما لدى الآخرين مما هو صحيح مفيد، بدون تبعية ضارة.

- وإن من أظهر مظاهر انعكاس نظرية المدارس سلباً في الدرس النحوي أن هؤلاء المؤمنين بها حاولوا، بل تكلّفوا، بل تمحّلوا في إيجاد الفوارق المنهجية بين علماء البلدتين، فذهبوا يتلمسون نتفاً من هنا وهناك من أقاويل بعض المتعصبين، وأكبوا على بعض المسائل الخلافية التي في نسبتها شكٌ مريب؛ ليثبتوا أن مشرب الفريقين مختلف، ونسبوا إليهما ما لم يثبته الواقع من سمات منهجية لكل واحد منهما، فـ«لقد ابتدعوا لكل من المدرستين أصولاً تختلف في الواحدة عن الأخرى»[2]. «مع اعترافهم بأن هذه المميزات ليست قاطعة أو صارمة»[3].

إن نظرية المدارس النحوية أضرت بالنحو قبل أن تضر بالكوفيين، فصورت النحو نحوين بينهما من البعد المنهجي ما تعبر عنه مقولة أحد الباحثين وهو يصف أثره فيه -بصفته واحداً من المتعلمين في بداية الطلب - بقوله: «إني منذ وقت متقدم من مراحل تعلّمي سمعت عن البصريين والكوفيين، وعلى الدوام كان ذكر فئة يتبعه ذكر أخرى، فبنيت البصرة والكوفة في ذهني الذي غشّاه القصور في صورة لمجموعتين من الناس كلٌّ يقف على طرف وبينهما ساحة غير كبيرة بحيث يتسامعون الكلام، أو

(١) بحث: رأي في المدارس النحوية. ص٦٤.
(٢) المدارس النحوية: أسطورة وواقع. د. إبراهيم السامرائي، ص٥٤.
(٣) البحث اللغوي عند العرب، الدكتور أحمد مختار عمر، ص١٣٧.

يتبادلون اللوم أو يتحاربون بسيوف من الأقاويل، ولم أصور في تلك مجالاً للغلبة لإحدى الفئتين دون الأخرى»[1].

وخيّل للمتعلم أن هذين النحوين بينهما برزخٌ ومع ذلك يبغيان، لا يخرج منهما لؤلؤٌ ولا مرجان، بل يخرج منهما التشديد والتشقيق. وأن مساحة الاختلاف بينهما أكبر من مساحة الاتفاق، وأن «سعة الفجوة بين الفريقين في مسلكيهما»[2] لا يمكن معها إخراج نحوٍ موحدِ الاتجاه مشيدِ البنيان.

ويتوسع بعض المتحمسين لهذه النظرية ليجعل المدارس النحوية في كل إقليم؛ فللبصرة مدرسة وللكوفة مدرسة ولبغداد مدرسة وللشام مدرسة وأخرى في الأندلس وأخرى في مصر»[3].

بل هناك من يغالي في هذا الباب فينسب المدارس النحوية إلى الأعلام «فقد يبلغ عالم نحويٌّ درجةً في آرائه تؤهله أن يكون صاحبَ مدرسةٍ مثل مدرسة بلومفيلد، ومدرسة دي سوسير، فنقول: مدرسة سيبويه، مدرسة الزمخشري، مدرسة السهيلي، مدرسة ابن مالك»[4]. فعندهم أن «سيبويه كان صاحب منهجٍ أو مذهبٍ أو قل مدرسة على نمط المدارس اللغوية الحديثة التي تعرف باسم أصحابها مثل مدرسة فيرث، ومدرسة تشومسكي، ومدرسة أولمان، وقد توصف هذه المدارس بأنها سلوكية أو تاريخية أو رمزية، وذلك معتمد على طريقة أصحابها في تناول الظاهرة اللغوية وتحليلهم لأنماطها»[5].

ولا تسل عما سيحدثه هذا الجنوح في التقليد من تصورٍ سلبي لدى دارسي النحو وطلابه، وهم يقرأون في بعض الكتب ما يشي بأجواء هذه الحرب الضروس

(١) السماع بين البصريين والكوفيين، ص ١٤٩.
(٢) نشأة النحو ص١٣٣.
(٣) بحث: رأي في المدارس النحوية. الدناع ص٦٩.
(٤) وهو حسن عون ينظر المدارس النحوية، بحث تأصيلي، ص١٠، نقلاً عن كتاب المذاهب النحوية د. مصطفى السنجرجي ص١٧٠، وينظر بحث رأي في المدارس النحوية، الدناع ص٦٣.
(٥) رأي في المدارس النحوية. الدناع، ص٦٨، ٦٩.

مثل قولهم: «(صراع المذهبين)، وصفوة القول إن الكوفيين والبصريين كانوا في صراع دائم، يجيز هؤلاء شيئاً فيمنعه أولئك، والعكس بالعكس، ...فالصراع كان قائماً بين المدرستين وكانت كلاهما تمنّي نفسها بالفوز على الأخرى»[1]. وقولهم: «الخلاف بينهما أحياناً يأخذ شكل الصراع والتنافس»[2]، وبمثله قال آخر: «وهكذا عاش المصطلح النحوي فترة الصراع والخصومة بين المدرستين»[3]، ويرسم آخر هذا الصراع رسماً مأساوياً «وهما يتطاحنان في مناصرة مذهبيهما»[4]. وآخر على أن «تلك الخصومة الشديدة التي كانت تدور بين البصريين والكوفيين»[5]، والهوة بينهما كبيرة «حتى تألب كلٌّ على الآخر، وقلب له ظهر المجن... ووضعت السدود الحصينة التي تحول بين الوفاق بينهم، وتسلطت الأثرة عليهما»[6]. «وأن النحو صاغته روح الاختلاف أكثر من روح الاتفاق والاجتماع»[7].

فالآثار السلبية لتصوير النحو العربي بهذه الصورة، والعسكرة التامة بين الفريقين، كبيرة جداً على المتلقي، و«ليس من صالح العلم في شيء، فربما جرَّ على المتعلم الإرهاق والنَّصَب»[8].

يقول أبو كتة: «في نفي التعددية من المذاهب النحوية من فوائد كثيرة تحرر الدارسين من إسار أوهام الخلافات الفرعية التي ما فتئت تشتت الأذهان وتصرف جهود الدارسين عن القواعد الكلية والقضايا الأساسية إلى مسائل خلافية هي في واقع الأمر قضايا فرعية لا طائل تحتها ولا فائدة تجنى منها»[9].

(١) ابن الأنباري وجهوده في النحو ص٢٨٦- ٢٨٧.
(٢) ثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين ص١٢.
(٣) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره، القوزي.ص١٩٢.
(٤) ثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين ص٥٧.
(٥) دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني الفراء ص١١١.
(٦) نشأة النحو ص١٠٧. وينظر ص١١٦.
(٧) مرويات نحاة الكوفة، ص٣٣١.
(٨) نشأة النحو ص١٣٠.
(٩) نفي التعددية في المدارس النحوية، ص٤٢.

- ومن الآثار السيئة لهذه النظرية وترسيخها أن ذهب بعض الدارسين يزعم أن بعض النحويين كان في مخيلته وطموحه أن يملك مدرسة تنسب إليه، لذا يُكثر المخالفة والمشاكسة مع من قبله لهذا الغرض، حتى قال قائلهم: «وعلى ذلك نستطيع أن نقرر أن نفراً غيرَ قليلٍ من النحويين ومنهم أبو العباس كانوا تابعين لسيبويه في منهجه ومسلكه اللغوي... ولعل أبا العباس شعر بهذه التبعية، فأراد أن يأتي بشيء يميزه عن سيبويه فسلك طريق الرد والاعتراض ونقض آراء سيبويه... ظناً منه -وهذا رأيي- أنه إن فعل ذلك فإنه سينفرد بأسلوب ومنهج يختصان به ويحملان اسمه»[1].

- وفرية أخرى تضاف إلى تلك الآثار السيئة لنظرية المدارس ما شط به بعض أربابها من زعمهم أن شدة التعصب والصراع بين المدرستين حملت النحويين على الزيادة والتغيير في الروايات الشعرية! فـ«تزعزع ثقتنا برواية النحويين وسلامة الشواهد التي أيدوا بها القواعد»[2]. ثم ذهب يسرد بعض المسائل التي استدل بها كلُّ فريق برواية من الشعر زاعما أن هذا الاختلاف في الرواية إنما هو من صنع النحاة أنفسهم، وليس من نقلهم! وقال: «ولقد عددت في كتاب الإنصاف لابن الأنباري وفي كتاب التبيين للعكبري عددت أربعة وثلاثين بيتاً غُيِّرت روايتها... وهذا القدر من الروايات كثير في رأيي... وإن اللافت للنظر أن الروايات لا تكثر إلا في كتب النحو وكتب الشواهد، فقد قرأت في بعض شروح دواوين الشعر في الجاهلية والإسلام، وكان بعض شراحها نحويين أو يعرفون مسائل النحو، ومع ذلك لم تتعدد رواية أبياتها إلا قليلاً، وهذا يدل على أن كل فريق من النحويين كان يلجأ إلى تغيير الرواية حرصاً على سلامة ما ذهب إليه من القواعد»[3].

---

(١) بحث: رأي في المدارس النحوية. الدناع، ص٦٩.

(٢) ثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين د. محمد حسنين صبرة ص١٢. ص١٦.

(٣) ثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص١٥. وقال قريباً من ذلك الدكتور محمد عيد في كتابه: الاستشهاد والاحتجاج باللغة ص٦٠، ١٦٧-١٧٦، ٢٦٢. وينظر كتاب الخلاف النحوي، د. عبدالله المهوس، مجلة الدرعية، العدد ٣٧، ٣٨ ص ٤٤٩.

وهـذا التصويـر عـن واقـع الخـلاف والـصراع بـين الفريقـين الـذي عَرَّفـتُ بعضَه وأعرضـتُ عـن بعـض، ويقـف عليـه وعلى شـواهده أيُّ قـارئٍ لدراسـات تاريـخ النحو وأصولـه الحديثـة، إنه لمن أكبر الشـطط وأبعد السـبل أن نكـرِّس لدى المتعلمـين أن النحو العـربي نحـوان مختلفـان، بل أنحـاءُ متعـددة لنحاة متشاكسـين!

وبعـد هـذا العـرض لهـذه النظريـة، وعـرض اتجاهـات الدارسـين فيهـا، والآثـار السـلبية لهـا، أصـل إلى نتيجـة أَطْمَئِـنُّ إليهـا بـكلِّ ثقـةٍ أن نظريـةَ دراسـة النحـو العـربي عـلى أنـه مـدارسُ ذاتُ مناهـج مختلفـة هـي نظريـة بعيـدة عـن الواقـع، ولا تتحقـق فيهـا أدنـى درجـات سـمات المـدارس العلميـة والفكريـة ومقوماتهـا.

ولسـتُ أنكـر أنَّ هنـاك آراءً بصريـةً مقابـل آراءٍ كوفيـةٍ، لكنهـا لا تصـل إلى حـد أنهـا تفريـعٌ عـلى أصـول خاصـة لمنهـج واضـح، بـل هـي اجتهـاداتٌ موضعيـة لمسـائل الفـروع يراهـا الشـيخ فيأخـذ برأيـه تلاميـذُه بـشيء مـن دافـع التأثـر الأولي، وربـما شـابَه شيءٌ مـن التعصـب الإقليمـي، ومتـى مـا رأى التلاميـذُ ضعـفَ رأي شـيخِهم وسـلفِهم في مسـألةٍ أخـرى عدلـوا عـن رأيـه إلى رأي خصومِـه.

وإني أشـبّه حـالَ البـصرة والكوفـة مـع دراسـة النحـو بحـالِ كثـيرٍ مـن المـدن المعـاصرة، حيـث تجـدُ مدينتـين متجاورتـين بينهـما مـن التنافـس الاجتماعـي والاقتصـادي، فيتبعُـه التنافـسُ العلمـي. وفي مخيلـة كلِّ واحـد منّـا عـددٌ مـن النـماذج الحيّـة والقريبـة عـلى ذلـك، فتجـدُ حلقـاتِ العلـم فيهـما منتـشرة، وتجـدُ الطـلابَ يتنقلـون بينهـما مـن كلتـا المدينتـين، ويـبرز عـالمٌ هنـا في جانـبٍ معـين، ويـبرز آخـرُ هنـاك في جانـبٍ آخـر، وهكـذا، فالمتعلمـون مختلفـون، والعلـم متحـد، والمعلـوم متفـق، وإن كانـت هنـاك سـمات عامـة تربـط بـين أبنـاء المدينـة الواحـدة مـن حيـث المرونـة وعدمهـا، فإنهـا لا تصـل إلى حـد الاختـلاف والتبايـن المنهجـي القائـم بـين المـدارس الفكريـة أو الأدبيـة أو الفلسـفية ونحوهـا، وحتـى الفقهيـة.

الخاتمة

وبعد جلاءِ البصرِ ببطلان هذه النظريةِ الشائعةِ القائمةِ على تقسيمِ الإرثِ النحوي إلى مدارسَ نحويةٍ، وتضافرت كلُّ الدلائل على عدمِ استقامتها، ولم يسعفها لا طبيعةُ المادة محلِّ الدراسة وهي اللغة العربية، ولا الواقعُ التاريخي الذي يعكس حالاً مختلفة عما يصوره أصحابُ النظرية، ولم يصدِّقها تصريحٌ أو تطبيقٌ مكتملٌ الأركان من الأوائل على وجودها بينهم وعملهم بمقتضاها، ولم يُقوِّها اطِّرادٌ وانتظامٌ في إرث الفريقين وخراجِهم، ولم يجمّلها تماسكُ القائلين بها واتفاقُهم على كلياتها وجزئياتها لتبدو ناضجةً ناصعةً، بعد ذلك كله: فكأني بسائلٍ أو سَألةٍ يسألون: إذا كان الباحثُ في هذا البحث يقرُّ بوجود الاجتهاداتِ المختلفة والمواقف النحوية التي نقلها النحاةُ أنفسُهم باختلافٍ في المواقف بين البصريين والكوفيين فماذا نسمي هذا الاختلافَ إذا لم يكن اختلافَ مدارسَ؟

فالجواب: أنَّ دراسةَ النحو وتصنيفَه يجب أن يتمَّ تناولها كغيره من العلوم الإسلامية التي تقوم على وحدة العلم والمعلوم، واتحادِ العلماء على الأصول، واجتهادِهم في الفروع والتطبيقات، وهذه الاجتهاداتُ مضافةٌ ومسندةٌ إلى صاحبها وأصحابها، وقائلها وقائليها، وقد يتسع اتفاقُ علماءِ البلد الواحد مقابلَ اجتهادِ علماء البلد الآخر فيبدو رأيُ الأغلبية هنا مقابلَ رأيِ الأغلبية هناك -وهذا ليس هو الغالب حتى جاءت كتب الخلاف النحوي التي اعتمدت على التعميم- وقد يبدو الاجتهاد فردياً؛ أفرادٌ هنا يتفقون مع أفرادٍ هناك، مقابل رأي أفراد هنا متفق مع رأي أفراد هناك.

ولذا وجب أن نسمي ذلك بـ(اختيارات البصريين، واختيارات الكوفيين) في حال ثبت أن أغلبية علماء الإقليم الواحد متفقون على رأيٍ واحد مقابل رأي أغلبية علماء الإقليم الآخر، فيما ثبت بالتتبع والتقصي وليس بالاعتماد على كتب الخلاف.

وأما في حال ثَبَتَ عدمُ انتظام أفراد البلد الواحد على رأيٍ فلا يسوّغ البحث العلمي لنا أن ننسبه إليهم جميعاً مع اختلافهم.

كما نسمي الأماكن (تجمعات نحوية) أو (مراكز دراسة النحو) على أنها أماكن جغرافية وبيئات علمية، لا على أساس تصنيف منهجي. وبهذا «كانت البصرة أول مركز من مراكز الدراسات النحوية»[1].

(١) مراكز الدراسات النحوية. د. عبد الهادي الفضلي ص٢٥.

نتائج البحث

- إن تقسيمَ الإرثِ النحويِّ إلى مدارسَ نحويةٍ ذاتِ أصولٍ مختلفةٍ ومناهجَ متباينةٍ وسماتٍ مختصةٍ بكلِّ مدرسةٍ فكرةٌ لم يعرفها أسلافُنا لا مصطلحاً ولا مفهوماً ولا تطبيقاً، بل هي حادثةٌ وافدةٌ جلبها بعضُ المستشرقين واستنسخوها من الفكر الغربي، وتلقاها عنهم بعضُ الدارسين العرب كأحمد أمين ومهدي المخزومي، وتبعهما الدارسون حتى أصبحت كالحقيقة الثابتة لدى الدارسين في كتبهم وبحوثهم ومحاضراتهم في بيئات تدريس النحو، ولم يرفضها إلا قلة قليلة.
- إنَّ مؤدى هذه النظريةِ تقسيمُ النحو العربي إلى نحوين أو أنحاء لكلٍّ واحدٍ أصولُه وسماتُه ومواقفُه من المسموع بكلِّ طرقه مختلفة عما لدى الأخرى، ثم يتبعه اختلافٌ واسعٌ -كما زعموا- في الفروع والمسائل والتخريجات. وهذه النظرية بهذا التصور لم تستند على واقعٍ تاريخي ولا لغوي يعضدُها، بل كلُّ ذلك يثبت عدمَ استقامتها، فالفكرُ النحويُّ واحدٌ في أصولِه ومصادرِه وتطبيقاتِه. والخلافُ والتفرُّدُ محدودٌ في بعض صور التطبيق أو التخريج والتأويل.
- إنَّ الاضطرابَ والتناقضَ والاختلافَ بين أنصارِ نظرية المدارس النحوية في تحديد عددِ المدارس وسماتِ كلِّ مدرسةٍ وأصولها هو أوضحُ مؤشرٍ على بطلانها وفسادها.
- إن نظرية المدارس استندت في تطبيقاتها على كتب الخلاف النحوي، وقد كشف البحث عن ضعف هذا المصدر وخطأ الاعتماد عليه لعدة أخطاء منهجية وقع بها الأنباري ومن بعده.
- إنَّ الاتفاقَ بين البصريين والكوفيين هو الأصلُ والأكثرُ والأظهر، والخلاف بينهما مبالغٌ في تضخيمِه وتوسيعِه، وهذا يبطلُ الافتراقَ

والتمايـزَ بـين الفريقـين.

- إنَّ الخـلافَ المزعـوم عـلى أنـه نتيجـةٌ مـن نتائـجِ اختـلافِ مناهـج المـدارس النحويـة، هـو واقـعٌ في مسـائل الفـروع وليـس في الأصـول، وهـذا ليـس كافيـاً لتسـميتها مـدارس.
- إنَّ الخـلافَ المزعـوم عـلى أنـه مظهـرٌ مـن مظاهـر الخـلاف المنهجـي واقـعٌ بشـكل واسـع بـين الأفـراد وآحـاد النحويـين مـن أبنـاءِ البلـد الواحـد مثـلَ مـا هـو واقـعٌ بـين علـماء البلديـن، وهـذا ينقـضُ الوحـدةَ الفكريـة بـين أبنـاء المدرسـة الواحـدة التـي يزعمونهـا.
- إنَّ السـماتِ المزعومـةَ لـكلِّ فريـق غـيرُ مطـردةٍ ولا مسـتقرةٍ في كتـبِ الفريقـين، بـل هنـاك تمـازجٌ وتغايـرٌ وتخلُّـفٌ جـليٌّ فيهـا.

مراجع الدراسة

- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، عبد اللطيف الزبيدي ت. د.طارق الجنابي، عالم الكتب - بيروت، ط الأولى ١٤٠٧هـ.
- **ابن الأنباري وجهوده في النحو**. د. جميل علوش، الدار العربية للكتاب، ليبيا ١٩٨١م.
- **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة**. د. أحمد مكي الأنصاري. مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب-القاهرة،١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- **أبو علي الفارسي**، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المطبوعات -جدة، ط الثالثة، ١٤٠٩هـ.
- **الاتجاهات البصرية عند الكسائي**، د. جابر محمد محمود البراجة، بدون دار طباعة. ط الأولى ١٤١٤هـ.
- **أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية حتى أواخر القرن الثاني الهجري**، د.عبد الله محمد الكيش، منشورات كلية الدعوة الإسلامية -طرابلس ليبيا، ط الأولى ١٤٠١هـ.
- **أخبار النحويين البصريين ومراتبهم**،لأبي سعيد السيرافي ت.د.محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام-القاهرة، ط الأولى ١٤٠٥هـ.
- **اختلاف الآراء النحوية بين مدرسة البصرة والكوفة**، دراسة وصفية تحليلية، محمد معروف، رسالة ماجستير كلية العلوم الإنسانية جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية بمالانج.
- **أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين**، د. قيس إسماعيل الأوسي، جامعة بغداد، بدون ط.١٩٨٨م.
- **الاستشهاد والاحتجاج باللغة**، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، عالم الكتب/ القاهرة، ط الثالثة، ١٩٨٨م.

- **أسس التنظير عند الكوفيين**، لزهر العمراوي، رسالة ماجستير من جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، غير مطبوعة ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.
- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**، عبد الباقي اليماني، ت: د. عبدالمجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ.
- **الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة ١٤٢٠هـ.
- **أصول النحو العربي**، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة. ط الرابعة. ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
- **أصول النحو العربي**، د/ محمود أحمد نحلة ، دار العلوم العربية - بيروت، ط الأولى١٤٠٧هـ.
- **أصول النحو الكوفي في ضوء معاني القرآن: مراجعة توصيفها، أو إعادة تأسيسها**، محمد رباع، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية المجلد ٣١، العدد ٢٠٠٤م.
- **الإغراب في جدل الإعراب**، لأبي البركات الأنباري، ت: سعيد الأفغاني، ط. الجامعة السورية ١٣٧٧هـ.
- **الاقتراح في أصول النحو وجدله**، تأليف: عبد الرحمن السيوطي ت: د. محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث- دبي - ط الأولى١٤٢١هـ.
- **ألنا مدارس نحوية؟** د. إبراهيم السامرائي بحث منشور في: مجلة مجمع اللغة العربية الأردني مج٦،ع٢٢، ٢١.
- **أمالي ابن الشجري**، هبة الله بن علي. ت: د.محمود الطناحي، مكتبة الخانجي- القاهرة ط الأولى ١٤١٤هـ.

- **الأنباري والزبيدي في المسائل الخلافية بين النحويين البصريين والكوفيين، دراسة تحليلية مقارنة**، زبيدة محمد زين جمال، رسالة ماجستير من جامعة أم درمان. ١٤٢٧هـ.
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ، تأليف: الوزير أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ط الأولى ١٤٠٦هـ.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** تأليف أبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري تعليق : محمد محيي الدين عبدالحميد، بدون دار، ط ١٩٨٢م.
- **الإيضاح في علل النحو** ، تأليف: أبي القاسم الزجاجي ، ت:د. مازن المبارك. دار النفائس- بيروت، ط الثانية ١٣٩٣هـ.
- **البحث اللغوي عند العرب**، الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب - القاهرة- ط السابعة ١٩٩٧م.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، بدون ت.
- **تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس**. د. محمد بن عمار درين، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-الرياض. ط الأولى ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- **تاريخ الأدب العربي**، ألفه بالألمانية: كارل بروكلمان، ترجمة عدد من الباحثين، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتب بدون ط، ١٩٩٣م.
- **تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري**، د. علي أبو المكارم، القاهرة الحديثة للطباعة-القاهرة، ط الأولى ١٣٩١م.
- **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، تأليف: أبي الحجاج يوسف بن سليمان، المعروف بالأعلم الشنتمري، ت. د.زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت ط الثانية ١٤١٥هـ.

- **ثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين**. د. محمد حسنين صبرة، دار الهاني للطباعة- القاهرة. بدون ط. ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- مصر، بدون ط ١٤٠٠هـ.
- **الخلاف بين النحويين**، د.السيد رزق الطويل ، ط١، مكة، المكتبة الفيصلية، ١٤٠٥هـ.
- **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف**. د. محمد خير الحلواني. دار القلم العربي-حلب- بدون ط ت.
- **الخلاف النحوي**، د. عبد الله المهوس، بحث منشور في مجلة الدرعية، العدد ٣٧، ٣٨، ربيع الأول ١٤٢٨هـ.
- **دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء**، المختار أحمد ديره، دار قتيبة- بيروت، ط الأولى ١٤١١هـ.
- **الدرس النحوي في بغداد**، تأليف: د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي- بيروت، ط الثانية ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- **دروس في المذاهب النحوية**، د. عبده الراجحي. دار النهضة العربية- بيروت. بدون ط ١٩٨٠م.
- **رأي في المدارس النحوية**. الدكتور محمد خليفة الدناع، بحث منشور في مجلة قاريونس العلمية، المجلد: س١، ع١.
- **السماع بين البصريين والكوفيين**، مقارنة في المنهج، محمد كنتاوي، المدرسة العليا للأساتذة، العدد ١١، نوفمبر ٢٠١١، الجزائر.
- **شرح أبيات سيبويه**، لأبي محمد يوسف بن السيرافي، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار مأمون للتراث، دمشق، بدون ط، ١٩٧٩م.
- **شرح كتاب سيبويه**، تأليف أبي سعيد السيرافي، مخطوطة دار الكتب القومية، القاهرة. رقم ١٣٧نحو ش.

- **ضحى الإسلام، نشأة العلوم في العصر العباسي**، أحمد أمين، الهيئة العامة للكتاب-مصر، بدون ط، ١٩٩٨م.
- **طبقات النحويين واللغويين**، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي. ت. محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف-القاهرة، بدون ط ١٩٨٤م.
- **ظاهرة التأويل في الدرس النحوي**، د.عبد الله بن حمد الخثران، النادي الأدبي-الرياض، ط الأولى ١٤٠٨هـ.
- **العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب**. تأليف: يوهان فك، ترجمة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي-بدون ط. القاهرة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- **الفهرست**، لأبي الفرج محمد بن يعقوب المعروف بالوراق (ابن النديم)، تحقيق: رضا الحائري، دار المسرّة-طهران، ط الثالثة ١٩٨٨م.
- **في أصول النحو**، تأليف: سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي- بيروت، بدون ط ١٤٠٧هـ.
- **القياس عند الكوفيين**. حسين منصوري أحمد، بحث منشور في مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، كلية اللغات، قسم اللغة العربية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلد١٨، ١، ٢٠١٧م.
- **القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات للفارسي**، د. منى إلياس، دار الفكر- دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ.
- **القياس النحوي**. د. خالد حسين أبو عمشة. بحث منشور في جامع الكتب الإسلامية المجلد ١.
- **القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة**، تأليف: لمحمد عاشور السويح، الدار الجماهيرية- ليبيا، ط الأولى ١٩٨٦م.
- **الكتاب، (كتاب سيبويه)** ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط الثالثة، ١٤٠٨هـ.

- **الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر**. د. عبد الفتاح الحموز. دار عمار- عمّان. ط الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- **(ليس لنا مدارس نحوية)** د. إبراهيم الشمسان، مقال صحفي في صحيفة الجزيرة السعودية السبت ٢٧ إبريل ٢٠١٩م.
- **المبرد، حياته وآثاره ومنهجه من خلال كتاب المقتضب**، د. جمعة المبروك عون، معهد الإنماء العربي- بيروت، ط١/ ١٩٨٨م.
- **المدارس النحوية**. د. شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة - ط السابعة. بدون ت.
- **المدارس النحوية لشوقي ضيف**، نقد الدكتور محمد إبراهيم البنا، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز المجلد ع٥، عام ١٩٨٢م.
- **المدارس النحوية**، تأليف د. خديجة الحديثي، دار الأمل- الأردن، ط٣، ١٤٢٢هـ.
- **المدارس النحوية، بحث تأصيلي**، أحمد مجدي قطب، مجلة كلية العلوم، جامعة القاهرة، ١٤٤٢هـ.
- **المدارس النحوية: أسطورة وواقع**. د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر. عمان ط١. ١٩٨٧م.
- **مدخل إلى تاريخ النحو العربي وقضايا ونصوص نحوية**، د. علي أبو المكارم، دار غريب- القاهرة، بدون ط. ٢٠٠٨م.
- **مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها**. د. عبد الرحمن السيد، دار المعارف- مصر، ط الأولى.١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.
- **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو** د. مهدي المخزومي، مطبعة البابي الحلبي- مصر، ط الثانية ١٣٧٧هـ.
- **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة**، د. عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة-بيروت. بدون ط. ت.

- **مراتب النحويين**، لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- بيروت، بدون ط وتاريخ.
- **مراكز الدراسات النحوية**، د. عبد الهادي الفضلي مكتبة المنار. الأردن-الزرقاء، ط الأولى١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- **مرويات نحاة الكوفة إلى نهاية القرن الثالث الهجري وأثرها في النحو والصرف**. د. إبراهيم المطرودي مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الرياض، ط الأولى ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م.
- **مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية**. د. ناصر الدين الأسد. دار الجيل- بيروت. ط الثامنة. ١٩٩٦م.
- **المصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء في القرآن الكريم لأبي بكر الأنباري وعلاقتها بمدرستي الكوفة والبصرة**، عبد الوهاب الغامدي، رسالة ماجستير-جامعة أم القرى.
- **مصطلحات النحو الكوفي**، دراستها وتحديد مدلولاتها، د. عبد الله بن حمد الخثران، دار هجر- مصر ط١، ١٤١١هـ ١٩٩٠م.
- **مصطلح النحو الكوفي تصنيفاً واختلافاً واستعمالاً**، د. حمدي محمود جبالي، رسالة ماجستير بجامعة اليرموك، إربد، بدون ط ت.
- **المصطلح النحوي بين البصرة والكوفة: دراسة وصفية مقارنة**، بن ساسي بلقندوز، منشور في قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة جيلالي ليباس الجزائر. مجلد١١، مايو٢٠٢١م.
- **المصطلح النحوي نشأته وتطوره**، د. عوض القوزي- جامعة الرياض ط الأولى، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- **معاني القرآن**، لأبي زكريا الفراء ت: أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار، عالم الكتب بيروت ، ط الثانية ١٩٨٠م.

- **معجم الأدباء**. لياقوت الحموي، ت. د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي- بيروت. ط الأولى ١٩٩٣م.
- **المعيارية عند الكوفيين في الحكم على المسموع والقياس عليه**، د. عبدالعزيز الزمام، رسالة دكتوراه، جامعة القصيم ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م.
- **المقتضب**، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب- بيروت ، دون ط وتاريخ.
- **مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي**. د. جعفر عبابنة، دار الفكر- عمّان. ط الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- **من أسرار اللغة**. د. إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة-ط الثالثة ١٩٦٦م.
- **من إشكاليات المصطلح النحوي**، د. سعيد جاسم الزبيدي، بحث منشور في مجلة العميد، مجلد٢، عدد٣، ٤، ذوالحجة١٤٣٣هـ/ تشرين الثاني ٢٠١٢م.
- **مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة**، د. حسن هنداوي. دار القلم- دمشق، ط١ ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- **من تاريخ النحو**، سعيد الأفغاني، دار الفكر- دمشق، ط الثانية ١٣٩٨هـ.
- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، محمد طنطاوي، ط الثانية، ١٣٨٩هـ.
- **نشأة النحو العربي**، د. منيرة القنوني، دار الكتب العلمية ط.١. ١٤٣٥هـ.
- **نفي التعددية في المدارس النحوية**. د. محمود أبو كتة، مجلة جامعة بيت لحم، عدد ٩/ ١٩٩٠م.
- **النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري**. ت: د. محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق -بيروت- ط الأولى ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- **هشام بن معاوية الضرير**، حياته. آراؤه. منهجه. د. تركي بن سهو العتيبي، ط الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٩٥م.